

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٥٥

الثلاثاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر . . . . . (قطر)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم

نظرها في البند ١١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٠ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/66/2)

الرئيس: يطيب لي في البداية أن أرحب في الجمعية

العامة بسعادة السفير خوزيه موراييس كابرا، رئيس مجلس

الأمن، الذي سيقوم في غضون لحظات قصيرة بعرض التقرير

السنوي لمجلس الأمن (A/66/2).

فكما تعلمون، فقد شهدت الأعوام الأخيرة بذل

جهود صادقة، استهدفت تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة

ومجلس الأمن، وهي العملية التي أود الاستمرار فيها خلال

فترة رئاستي للجمعية العامة، بل الإسراع بوتيرتها.

فهذا التقرير يعد أحد الأدوات الرئيسية للتعاون بين

الجمعية العامة ومجلس الأمن. وقد سبق أن أعربت في حوار

وثيق مع سعادة السفير كابرا، عن اعتزامي تكريس جلسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من

المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/66/300)

الرئيس: كما يعلم الأعضاء، فإن الأمين العام قد عهد

إليه بإخطار الجمعية العامة وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة

١٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وبموافقة مجلس الأمن، بالمسائل

المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين التي تكون محل نظر

مجلس الأمن وبالمسائل التي توقف المجلس عن تناولها.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية العامة مذكرة

من الأمين العام صادرة بوصفها الوثيقة A/66/300.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما

بهذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



بمجلس الأمن، حيث دارت بيننا مناقشات مكثفة ومثمرة بشأن الكيفية التي يمكن بها تنسيق الأعمال وتوطيد أواصر التعاون فيما بيننا، أخذنا في الاعتبار الاتصالات المستمرة فيما بين فريقتي العمل، حرصاً على سلاسة سير العمل في الجهازين، وتفادياً لأي تضارب بين جدولي أعمالنا، وسعيًا إلى إيجاد السبل الكفيلة بأن تصب أعمالنا في نفس الاتجاه. وسوف أواصل العمل بهذه الممارسة مع كل رئيس جديد لمجلس الأمن.

وفي الختام، بعد الانتهاء من الاستماع إلى بيان رئيس مجلس الأمن، أحضركم على الإعراب عن آرائكم بشأن تقرير المجلس. ويجدوني الأمل بأن تمكننا مداولاتنا اليوم من إحراز تقدم في تعزيز جهودنا المشتركة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خوزيه فيليبي موراييس كابرا، رئيس مجلس الأمن لعرض تقرير المجلس.

**السيد موراييس كابرا (البرتغال)**، رئيس مجلس الأمن، (تكلم بالإنكليزية): أود قبل كل شيء أن أهنئكم يا سيادة الرئيس، بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة.

إنه لشرف لي بوصفي رئيساً لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر أن أعرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/66/2). أعتبر هذه اللحظة أكثر من كونها ممارسة اعتيادية في تقديم التقارير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، فهذه اللحظة من أهم اللحظات في العلاقة بين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة، وكذلك فرصة رائعة للمناقشة وتبادل الآراء مع جميع الأعضاء بشأن التقرير عن عمل المجلس. لذلك فإنني ممتن لكم، يا سيادة الرئيس، لجعل من الممكن هذا العام تكريس مناقشة برمتها للنظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن.

إن التقرير يغطي الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١١. وقد أعد وفد ألمانيا مقدمة التقرير، حيث

كاملة من جلسات الجمعية العامة لدراسة التقرير، والفصل بين هذا البند والبند الذي سيجري النظر فيه في فترة بعد الظهر لأهمية البندين كل على حدة، وهو البند المعنون: "التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة".

إني على علم بحرص الكثير من الدول الأعضاء، على زيادة إلمامها بأعمال المجلس، وهو ما قدرت معه أنه سيكون من المناسب التركيز في أعمالنا هذا الصباح على أنشطة مجلس الأمن.

وقد واجه مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحديات هائلة. فقد تعين عليه أن يتعامل مع أمور منها على سبيل المثال لا الحصر، الأزمة التي نشبت في كوت ديفوار في أعقاب الانتخابات، وقيام دولة السودان والتطورات التي شهدتها العالم العربي، وبخاصة في ليبيا واليمن وسوريا.

وفيما يتصل بقضايا يعينها ذات أهمية بالغة، ومن ضمنها حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع ومكافحة الإرهاب، من المحوري أن يعمل مجلس الأمن والجمعية العامة يدا بيد، لضمان نجاح منظمتنا فيما تبذله من جهود.

فمجلس الأمن في ذات الوقت يخصص مع منظومة عمل الأمم المتحدة، قدراً كبيراً من الوقت للمسائل المتشعبة، من قبيل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، والأطفال والنزاعات المسلحة، والمرأة والسلام والأمن. وانطلاقاً من هذه الأسباب كافة، تكتسب جلستنا اليوم أهمية بالغة بالنسبة لضمان المضي في أعمالنا جميعاً لذات الوجهة.

وبصفتي رئيساً للجمعية العامة، فإنني أعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة، ضماناً لتعزيز وحماية قيم الأمم المتحدة والعمل على إرسائها.

في هذا الصدد، قمت منذ بداية ولايتي بوصفي رئيساً للجمعية العامة، بالاجتماع مع كل رئيس من رؤساء

طريقة للتمكين من جمع المعلومات ذات الصلة. وتمثل تلك الممارسات خطوات مفيدة لتعزيز حوار أفضل مع جميع الأعضاء بشأن عمل المجلس. ونشجع الوفود على اغتنام تلك الفرص لزيادة هذا التفاعل.

لقد واصل المجلس تنفيذه لمذكرة رئيس مجلس الأمن S/2010/507 عن أساليب عمل المجلس. وقد روجت الرئاسة لممارسات مجدية تهدف إلى زيادة الفعالية والكفاءة، من قبيل دمج الكلمات الاستهلاكية للرئيس والمؤتمرات التي تتم بواسطة الفيديو في الإحاطات الإعلامية المفتوحة أو في المناقشات لتوفير آخر المستجدات التي ترد من الميدان. وأصبحت المشاورات التي تتم بين جميع الأعضاء أكثر تفاعلية وأكثر مرونة بصورة مطردة. وقد وافق أعضاء المجلس على تقليص استخدام قوائم المتكلمين والاستخدام الأفضل للبند المعنون "مسائل أخرى" لمناقشة قضايا ذات اهتمام. وقد استمرت أيضاً الحوارات التفاعلية التي عقدها المجلس بوصفها ممارسة مفيدة للتشاور.

استمر المجلس في زيادة الوقت المكرس لمنع نشوب الصراعات، وأبقى على جدول أعماله، وقدمت إدارة الشؤون السياسية، على أساس شهري، إحاطة إعلامية عن المسائل التي تمثل شاغلا جديداً.

وخلال فترة التقرير، وكما حدث في السنوات الماضية، تركز الكثير من أنشطة المجلس على حالات في أفريقيا، ومنها السودان ودارفور وكوت ديفوار والصومال ومسألة القرصنة قبالة السواحل الأفريقية. والبعثتان اللتان أوفدهما المجلس في هذه السنة كانتا إلى أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى السودان وأوغندا، وفي أيار/مايو ٢٠١١ إلى إثيوبيا حيث عقد المجلس اجتماعاً تشاورياً مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والسودان وكينيا. وكان جنوب السودان، حيث أجرى استفتاء حول

تولى الرئاسة في شهر تموز/يوليه. وأود أن أشكر السفير بيتر فيتيج وأعضاء فريقه على جهودهم في إعداد المقدمة التي أسترعي الانتباه إليها لأنها تُعطي لمحة مفيدة عن الأنشطة المختلفة التي تقع ضمن مسؤولية المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كذلك أود أن أشكر الأمانة العامة التي أعدت الأجزاء الأخرى من التقرير المعروض على الجمعية الآن.

أود أيضاً أن أبرز التقييمات الشهرية التي أجرتها كل رئاسة للمجلس والمذكورة في التقرير. أنها تحتوي معلومات تقدم على أساس شهري عن أهم الأعمال التي قام بها المجلس بشأن كل بند مدرج في جدول أعماله، وهكذا يضيف إلى الفهم العام للتقرير. إن تلك التقييمات الشهرية ممارسة مفيدة يجري الإضلاع بها بصورة منتظمة بوصفها جزءاً من مسؤولية كل رئاسة. إنها تهدف إلى إبلاغ العضوية الأوسع عن عمل المجلس وأود أن أسترعي الانتباه إليها أيضاً.

خلال الفترة المشمولة في التقرير، اتخذ المجلس، بين قرارات وبيانات رئاسية، ١٠٠ قرار تقريباً. وهذا العدد يؤكد الاتجاه المستمر، في السنوات الأخيرة، لزيادة عبء العمل. وقد واصل المجلس عقد جزء كبير من جلساته بصورة علنية، أي ٢٠٤ جلسات من ما مجموعه ٢٣١ جلسة. فالجلسات المفتوحة، بما في ذلك المناقشات المفتوحة، تزيد الشفافية في عمل المجلس وتُمكن من تحسين مشاركة المزيد من الأعضاء والمجتمع الدولي. لقد واصلت رئاسات المجلس والجمعية العامة طيلة هذا العام الاجتماع بصورة منتظمة واستمر رؤساء مجلس الأمن في تقديم الإحاطات الإعلامية الشهرية للأعضاء عموماً بشأن عمل مجلس الأمن الذي استمر في الانعقاد.

تمت الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات بوصفها ممارسة منتظمة، وخاصة قبل اتخاذ أي قرار يؤثر على ولايات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بوصفها

وواصل المجلس استعراضه الدوري لحالات ما بعد الصراع المدرجة على جدول أعماله، مثل حالات بوروندي وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو. وأود أن أسلط الضوء على جانب جرى التشديد عليه في التقرير، ألا وهو، أنه وللمرة الأولى، أدلى رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة في لجنة بناء السلام ببيان مشترك أمام المجلس، وهو تطور إيجابي يدل على توثيق التعاون بين المجلس ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة.

جرى تمديد وتعديل ولايات عمليات حفظ السلام ونظم الإجراءات نتيجة للنظر دوريا في هذه المسائل في إطار جدول الأعمال العادي للمجلس. غير أنني أود أن أسلط الضوء، في هذا السياق، على بعثتي حفظ سلام أهماهما المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهما بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة الأمم المتحدة في السودان. كما تم إنهاء بعثة الأمم المتحدة في نيبال في أوائل السنة الجارية. وأغتني هذه الفرصة لأشيد بالرجال والنساء الذين شاركوا في تلك البعثات والبلدان المساهمة في كل منها، وأشكرهم على دورهم الهام لصالح المجتمع الدولي.

بخصوص نظم الإجراءات المذكورة في التقرير، أود أن أسلط الضوء على اتخاذ القرارين ١٩٩٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، باعتبارهما خطوتين هامتين جدا لمواصلة دعم الحوار السياسي في أفغانستان، مع التصدي للخطر الذي يشكله تنظيم القاعدة والجماعات التابعة له على السلام والأمن الدوليين وتعزيز فعالية الإجراءات المحددة الأهداف بالاستمرار في تدعيم الإجراءات العادلة والواضحة.

واصل المجلس النظر في الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين على أساس شهري. وجرى متابعة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) عن كذب. وفي آسيا، نظرت المجلس عن كذب في حالات أفغانستان والعراق ونيبال

الاستقلال وتلتها عملية انضمام جمهورية جنوب السودان إلى عضوية الأمم المتحدة، محور النظر المتمعن للمجلس أيضا.

كما احتلت التطورات في شمال أفريقيا وفي العالم العربي منذ كانون الثاني/يناير مرتبة متقدمة في جدول أعمال المجلس. وأولى المجلس اهتماما وثيقا ونشطا للحالة المتطورة في المنطقة، حيث برزت الحالة في ليبيا في برنامج عمله. وتصرف المجلس بسرعة وبجزم باتخاذ القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، وتابع المجلس الحالة عن كثب. وكانت حالتا اليمن وسوريا أيضا قيد النظر الفعلي للمجلس في عدد من الإحاطات الإعلامية والمشاورات للمجلس بكامل هيئته. واستمر النظر في الحالة في غرب أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في ضوء الانتخابات التي جرت في العديد من بلدان المنطقة، وكذلك التهديدات العابرة للحدود التي تهدد السلم والأمن الإقليميين، وخاصة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإتجار غير المشروع بالمخدرات وآثاره السلبية على السلام والأمن والتنمية في المنطقة.

وفي هذا السياق، أكد المجلس على أهمية وضع نهج إقليمي لمنع نشوب الصراعات، وشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا المنشأ حديثا في ليرفيل على تيسير التنسيق بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي إطار البند المتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى، أولى المجلس اهتمامه أيضا لتزايد هجمات جيش الرب للمقاومة. وقد أدان أعضاء المجلس الهجمات وشددوا على ضرورة توفير حماية فعالة للمدنيين. وفي هذا الصدد، رحب الأعضاء بالقيادة التي أظهرها الاتحاد الأفريقي بمبادرته التي أعلنها مؤخرا لوضع استراتيجية إقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة.

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وفي الآونة الأخيرة، في كانون الثاني/يناير، والتي ركزت ولأول مرة على بناء المؤسسات.

وبخصوص الأطفال والصراع المسلح، عقد المجلس مناقشة مفتوحة في تموز/يوليه، مما أدى إلى اتخاذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) الذي وسع المعايير التي يمكن بموجبها إدراج أسماء أطراف الصراعات المسلحة في مرفقي التقرير الدوري للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، وهي تحديداً، أطراف الصراعات المسلحة التي تشارك، بما يتعارض مع القانون الدولي الواجب التطبيق، في شن هجمات متكررة على المدارس والمستشفيات.

وبخصوص حماية المدنيين، عقد المجلس مناقشتين مفتوحتين، إحداهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بعد اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2010/25) حيث جرى إرفاق معلومات مستكملة ومذكرة مفيدة بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح بالبيان، والأخرى في أيار/مايو ٢٠١١.

وجرى أيضاً النظر في التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين في مناقشات المجلس. وعُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مناقشات مفتوحة حول الترابط بين الأمن والتنمية وتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلام والأمن الدوليين وتغيير المناخ وآثاره على صون السلام والأمن. وفضلاً عن ذلك، عُقدت أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير إحاطة إعلامية بشأن آثار الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات على السلام والأمن والتنمية والتي قدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأخرى بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قدمها الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وهذا يدل على أن مجلس الأمن يولي اهتماماً وثيقاً لهذه التحديات الناشئة للسلام والأمن الدوليين.

وتيمور - ليشي. وفي أوروبا، واصل المجلس نظره في حالات البوسنة والهرسك وقبرص وفي تقارير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي منطقة أخرى، كانت هايتي محور اهتمام المجلس الوثيق، وخاصة جهود تحقيق الاستقرار في البلد بعد زلزال عام ٢٠١٠ وبعد الانتخابات الرئاسية مؤخرًا.

كما كانت مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من بين القضايا التي ركز عليها المجلس. وباتخاذ القرار ١٩٧٧ (٢٠١١)، مدد المجلس ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمدة ١٠ سنوات، وهو ما يعزز قدرة اللجنة على دعم تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ويتيح إجراء استعراضين شاملين، واحد بعد خمس سنوات والآخر قبل انتهاء الولاية. كما قدم رئيسا اللجنتين المنشأتين عملاً بالقرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) إحاطات إعلامية بصفة منتظمة حول تنفيذ نظام الجزاءات المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستفاد المجلس كذلك من الإحاطات الإعلامية المشتركة الدورية التي قدمها رؤساء الهيئات الفرعية الثلاث التابعة للمجلس التي تتعامل مع مكافحة الإرهاب، ألا وهي، لجان القرارات ١٢٦٧ و ١٣٧٣ و ١٥٤٠.

واستمر المجلس في تنظيم مناقشات مفتوحة باعتبارها ممارسة منتظمة. وعقدت مناقشة حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمشاركة قادة قوات ١٣ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا والأمريكيتين والشرق الأوسط.

وكان بناء السلام بعد انتهاء الصراع محور مناقشات أخرى، عقدت أولها خلال اجتماع القمة الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وتلتها مناقشات مفتوحة أخرى في

وسأكون سعيدا بنقل الاقتراحات إلى زملائي في المجلس وتبادل الآراء ومواصلة إمعان النظر في سبل تحسين إمكانية فهم التقرير، مع الحفاظ على دقته وقيمه باعتباره سجلا.

**السيد تاج الدين (مصر):** بداية أود أن أتوجه لوفود الدول الإسلامية بخالص التهاني بمناسبة عيد الأضحى المبارك، داعين الله عز وجل أن يعيده عليكم وعلى الأمة الإسلامية وعلى العالم أجمع باليمن والبركات والسلام والأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

يسرني أن أحاطبكم اليوم باسم حركة عدم الانحياز.

في البدء تشيد الحركة، سيدي الرئيس، بقراركم بفصل المناقشتين في الجمعية العامة بشأن النظر في تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، وبتخصيص مناقشة منفصلة حول كل من هذين البندين الهامين في جدول الأعمال بحيث يُحظى كلاهما بالاهتمام اللائق الذي يستحقانه.

درجت أغلبية الدول الأعضاء في السنوات الماضية على التركيز على مسألة إصلاح مجلس الأمن. وها هي الفرصة السانحة الآن للجمعية للنظر بجدية في التقرير السنوي لمجلس الأمن، بمزيد من التعمق والتركيز في المناقشة، دون المساس بالترابط بين مسألتين إصلاح المجلس وتقرير المجلس إذ أن الأخير يمثل أحد مكونات عملية إصلاح المجلس في مجملها وفقا للقرار ٥٥٧/٦٢.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومسون (فيجي).

وتود الحركة اغتنام هذه الفرصة لتشكر البرتغال على عرض التقرير السنوي للمجلس للفترة من ١ آب/ أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١ (A/66/2)،

وبشأن المرأة والسلام والأمن، جرى تنظيم مناقشة مفتوحة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ودُعيت وكيالة الأمين العام لشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى تقديم إحاطتين إعلاميتين للمجلس، ودعيتا في مناسبات لاحقة عند نظر المجلس في هذه المسألة.

وبخصوص المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، اتخذ المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ القرار ١٩٩٦ (٢٠١٠) والذي قرر بموجبه إنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والتي تضم فرعين لكي تواصل اختصاصات كل منهما وحقوقهما والتزاماتهما ووظائفهما الأساسية بعد انتهائهما من عملهما.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، اتخذ المجلس قرارا بالتركية، يوصي فيه الجمعية العامة بإعادة تعيين السيد بان كي - مون أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة ولاية مدتها خمس سنوات (قرار مجلس الأمن ١٩٨٧ (٢٠١١)).

بوسعي أن أسترسل في الكلام عن المسائل التي كانت قيد نظر المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن الوقت ضيق وأعتقد أنه من الأجدى الاستماع إلى الدول الأعضاء. ولم يتم التطرق إلى العديد من الجوانب الأخرى، التي لا تقل أهمية بالتأكيد، ولكن بوسع الأعضاء أن يجدوا إشارة إليها وإلى جميع الأمور التي أكدت عليها في التقرير نفسه.

والتقرير السنوي المعروف على الجمعية يتضمن عددا مهما من المعلومات التحليلية والوصفية والإحصائية عن عمل المجلس، والتي يتطلب إعدادها جهدا كبيرا من قبل كل من الوفود في المجلس والأمانة العامة. وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة لمناقشة التقرير وللإستفادة من تعليقات الأعضاء واقتراحاتهم. ومن الواضح أن هناك دائما مجال للتحسين.

بين اعتماده في المجلس ومناقشته في الجمعية بحيث يتاح للدول الأعضاء دراسته وتحليله بتعمق.

من جهة أخرى، تلاحظ الحركة تنامي حجم العمل في المجلس وتكاثر المسائل المدرجة في جدول أعماله وتعقدتها، كما يتجلى في عدد الاجتماعات العامة والمغلقة وكذلك عدد القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية الصادرة عنه. ويعكس كل ذلك العدد المتزايد للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مجالي السلام والأمن.

تعامل المجلس مع العديد من الحالات والأزمات ونظر في كثير من المسائل في جميع القارات تقريبا. بيد أن المسائل الأفريقية تظل تحتل موقع الصدارة، ومثلة أكثر من ٧٠ بالمائة من عمل المجلس وبخاصة في سياق حفظ السلام وبناء السلام. كما كرس المجلس وقتا طويلا للمسائل المواضيعية والعامة، بما فيها الإرهاب، وحماية المدنيين، ودور النساء في السلم والأمن، وعمليات حفظ السلام، وبناء السلام، والقرصنة، وعدم الانتشار ومسائل أخرى.

ينبغي أن تكون صحة مقدمة التقرير في طبيعتها التحليلية. بمعنى أن تسعى إلى استنباط أهم المداورات خلال الفترة قيد الاستعراض، وأن تقيّم قدرة المجلس على معالجة المشاكل المعروضة عليه وإبراز المصاعب وكذلك أن تحدد المجالات التي تحتاج إلى تحسينات. وذلك هو السبب الذي من أجله تطالب حركة عدم الانحياز المجلس دائما بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة يكون تفسيرا وشاملا وتحليليا بدرجة أكبر، مقيّمًا عمل المجلس بما في ذلك الحالات التي أخفق فيها في التصرف، والآراء التي عبر عنها أعضاؤه خلال مناقشة بنود جدول الأعمال قيد النظر.

كذلك تدعو الحركة مجلس الأمن إلى أن يوضح بالتفصيل الظروف التي دعت إلى اعتماد مختلف ما يخلص إليه من نتائج في شكل قرارات وبيانات رئاسية وبيانات صحفية.

وأيا لتشكر ألمانيا التي تولت رئاسة المجلس في تموز/يوليه على الجهد الذي بذلته في إعداد مقدمة التقرير.

تمنحنا مناقشة اليوم فرصة لتحليل التقدم المنجز والتحديات التي تواجه عمل مجلس الأمن. وينبغي ألا تحصر الجمعية العامة نظرها في التقرير في استعراض الأنشطة الماضية، بل يجب أن تستخلص منه الدروس بحيث تُدخِل، على نحو استشرافي، منظورات ومقترحات جديدة للعام التالي.

يحدد ميثاق الأمم المتحدة بوضوح صلاحية الجمعية العامة في مساءلة مجلس الأمن، ومن أهم مقومات تلك العلاقة نظر الجمعية العامة في التقرير السنوي لمجلس الأمن. لذا تشدد حركة عدم الانحياز، رغم إعطاء الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ١ من المادة ٢٤، من الميثاق، على أن المجلس يتصرف نيابة عن جميع أعضاء المنظمة في أداء واجباته في إطار تلك المسؤولية. وفي هذا السياق، تشدد الحركة أيضا على أهمية أن يقدم المجلس تقاريره إلى الجمعية العامة وأن يكون مساءلا أمامها، بما في ذلك عن طريق تقديم تقارير خاصة لنظر الجمعية عملا بالفقرة ١ من المادة ١٥، والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق.

وفضلا عن ذلك، فيما يتعلق بعملية إعداد وعرض التقرير السنوي للمجلس، ترحب الحركة، كخطوة أولى إلى الأمام، بالاجتماع غير الرسمي مع جميع الأعضاء الذي دعت ألمانيا، رئيسة المجلس في تموز/يوليه، إلى عقده. هذا هو الاجتماع الرابع على التوالي من هذا النوع، سيرا على خطى نيجيريا وأوغندا وفييت نام فيما يتعلق بإعداد وعرض التقرير. إننا نشجع أعضاء المجلس على مواصلة هذه الممارسة التي تسهم في النهوض بجودة التقرير وتطويره. وفي ذات الوقت، ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تقديم التقرير إلى الجمعية العامة في وقت مناسب بغية السماح بمزيد من الوقت

العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، بما في ذلك مقترحات بشأن كيفية تعزيز جودة التقرير.

اتسم عمل المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتنامي عدد الجلسات العامة. وتعتقد الحركة أن الزيادة العددية لتلك الاجتماعات ينبغي أن يصاحبها تحسن نوعي عن طريق إتاحة فرص حقيقية وتبادل للآراء يكون ذا مغزى أكبر بحيث تؤخذ في الاعتبار آراء ومساهمات الدول غير الأعضاء في المجلس، وبخاصة تلك التي تتأثر مصالحها، أو قد تتأثر، على نحو مباشر من جراء قرارات المجلس.

وعلاوة على ذلك، في الوقت الذي تشيد فيه الحركة بالمناقشات المفتوحة التي تُعقد حول مسائل متنوعة تهم المجتمع الدولي وتقع في دائرة اختصاص المجلس، تلاحظ أن تقرير مجلس الأمن لا يعكس الملاحظات العامة والمواقف التي يعرب عنها العديد من غير أعضاء المجلس خلال تلك المناقشات، وتطلب في هذا الصدد أن يُلتفت إلى هذه المسألة في التقارير المستقبلية.

ترحب الحركة أيضا بجلسات الإحاطة والمشاورات التي يعقدها المجلس بصفة مستمرة مع البلدان المساهمة بقوات كجزء من جهوده للتخطيط لعمليات حفظ السلام ولتنفيذها بفعالية ومدّها بولايات أكثر وضوحا. وفي هذا الصدد، تحث الحركة مجلس الأمن على توطيد علاقته مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك عن طريق التفاعل المستدام والمنتظم وحسن التوقيت. وينبغي أن تعقد الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات ليس فقط خلال فترة إعداد الولايات بل أيضا في مرحلة تنفيذها، وعند النظر في تعديل ولاية البعثة أو تجديدها أو إكمالها أو حين تطرأ تطورات خطيرة على الحالة ميدانيا.

وفي هذا السياق، ينبغي لفريق مجلس الأمن العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن يُشرك

وينبغي، إلزاما، أن تكون الجمعية على علم لا بقرارات بعينها صدرت عن المجلس فحسب بل أيضا بالدواعي المنطقية والأسباب والخلفيات التي قادت إليها، مع مراعاة التأثير الكبير لقرارات مجلس الأمن على الشؤون العالمية.

ترحب الفقرة ١٠ من القرار ٣١٥/٦٥، المتعلق بتنشيط عمل الجمعية العامة، بالتحسينات التي أدخلت على مستوى التقرير السنوي للمجلس وتشجع المجلس على إدخال مزيد من التحسينات وفق مقتضيات الحاجة. ولا تزال الحركة عند رأيها بأنه لا تزال هناك حاجة ملحة لا للحفاظ على تلك التحسينات فحسب بل أيضا لتعزيزها وتطويرها.

وتلاحظ حركة عدم الانحياز أن التقرير السنوي يعتمد في مادته على التقييمات الشهرية لرئاسات المجلس المتعاقبة. إن التقييمات الشهرية ذات الطابع التحليلي والشامل، إذا ما تم إعدادها وتقديمها في أوانها، ستسهم دون شك في تحسين مستوى التقرير السنوي. ومن شأن ذلك أن يساعد على كفاءة اتساق المعلومات عن الكيفية التي يتطور بها عمل المجلس كل شهر في معالجته للمسائل المدرجة في جدول أعماله. كما أن من الأهمية بمكان أن يتضمن التقرير السنوي معلومات موجزة وتحليلية عن عمل هيئات المجلس الفرعية، بما فيها لجان مكافحة الإرهاب، ولجان الجزاءات، وفرق العمل، والمحاكم الدولية المنشأة من قبل المجلس.

إن إدراج فصل عن طرائق العمل في التقرير السنوي وجزء ذي صلة بذلك في المقدمة ما هو إلا خطوة في الاتجاه السليم. وتتوقع الحركة أن تحتوي تقارير المجلس القادمة على عرض أكثر تفصيلا للتدابير التي اتخذها المجلس لتحسين طرائق عمله، بما في ذلك تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المذكرة الرئاسية S/2010/507 بحيث يتسنى التقييم الحسن للتقدم المحرز في هذا الصدد. كما تشجع الحركة على توفير مزيد من التفاصيل عند عرض أنشطة ونتائج عمل الفريق

الأمن السنوي بحيث يعكس التقرير بصورة مرضية التحديات التي تواجه المجلس، وتقييماته للدوافع المنطقية وراء تحركاته وكذلك عمليات صنع القرار.

ثمة إلزام حتمي على الجمعية العامة ومجلس الأمن بالسعي الدؤوب إلى التكامل فيما بينهما دون المساس بولايات كل منهما، وذلك بغية بلوغ الأهداف السامية للأمم المتحدة ولتمكينها من أن تظل مواكبة وقادرة على التصدي للمخاطر والتحديات الموجودة والناشئة التي تواجه المجتمع الدولي.

**السيد أوليباري (كوستاريكا)** (تكلم بالإنكليزية):  
يشرفني أن أحاطبكم باسم مجموعة الدول الخمس الصغيرة التي تضم كوستاريكا والأردن وليختنشتاين وسنغافورة وسويسرا بشأن البند ٣٠ من جدول الأعمال المتعلق بتقرير مجلس الأمن. إن مجموعتنا ملتزمة بوجه خاص بتحسين طرائق عمل مجلس الأمن.

أبدأ أولاً بشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة. نرى أن من الهام أن تجري تلك المناقشة هذا العام بمعزل عن المناقشة في إطار البند ١٢٢ بشأن "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه ومسائل أخرى ذات صلة بمجلس الأمن". وسيكون من شأن ذلك أن يسمح لنا بتبادل الآراء بصورة أعمق بشأن كل بند على حدة.

تشكر مجموعة الدول الخمس الصغيرة ألمانيا على جهودها الملتزمة في صياغة التقرير والبرتغال على تقديمها له بطريقة رصينة. ويلخص التقرير، مع الاحتفاظ بالتفاصيل الهامة، أنشطة المجلس ويوضح مجالات أولوياته على النحو الذي تنعكس به في تلك الأنشطة. وفي هذا الصدد، فقد جاء التقرير وثيقة واضحة ومنظمة. ومع ذلك فقد كنا نتمنى أن يحتوي على مزيد من عوامل التأمل والتحليل.

في مداولاته البلدان المساهمة بقوات على نحو أكثر تواتراً وعمقا، وبخاصة في المراحل المبكرة جدا للتخطيط للبعثة.

وعلاوة على ذلك، فإن تطوير مفهوم الإحاطات الشهرية التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية يستجيب للنداءات المتكررة التي تطلقها الحركة بالسماح للإحاطات التي يقدمها مبعوثو الأمين العام الخاصون أو ممثلوه الخاصون أو الأمانة العامة بأن تتم في جلسات عامة للمجلس.

تؤيد الحركة التعاون المستمر والمطّرد بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، وبخاصة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وتشدد على الحاجة إلى تقديم المساعدة للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق ببناء القدرات والموارد الملائمة القابلة للتنبؤ بحيث يتمكن من التصدي بفعالية للتراعات في القارة. كما ترحب الحركة بالزيارات الميدانية التي يقوم بها مجلس الأمن لعدد من البلدان في أفريقيا والتي أتاحت فرصة طيبة لجمع معلومات دقيقة وللقيام بتقييم صحيح للوضع على الأرض.

فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما فيها مسألة فلسطين، التي ظلت قيد نظر المجلس بصفة شهرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن حركة عدم الانحياز تعرب عن خيبة أملها وشعورها بالإحباط إزاء فشل مجلس الأمن في معالجة هذا التراع الذي طال أمده بل عجزه عن اتخاذ إجراء ذي مغزى على أساس توافق الآراء داخل المجتمع الدولي وطموحاته، على أقل تقدير. وفي ذات المنحى، تأسف الحركة لعدم اعتماد المجلس، كما كان مؤملا ومتوقعا، مشروع القرار الذي كان قد طُرح في المجلس في وقت سابق من هذا العام والذي يدعو إلى الوقف الفوري لجميع أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي الختام، فإن حركة عدم الانحياز تؤمن بإمانا راسخا بأن ثمة مجالا كبيرا للتحسين في نوعية تقرير مجلس

وذلك يعيق إمكانية تقديمها إسهاما مفيدا، ويضر على نحو خاص بالوفود الصغيرة ذات الموارد المحدودة.

أما فيما يتعلق بمسألة الجوهر فإن مجموعة الدول الخمس الصغيرة كانت تتمنى أن يلقي التقرير مزيدا من الضوء على الترابط بين المسائل المواضيعية والإقليمية والقُطرية. لذا نقترح أن يؤخذ هذا الأمر في الحسبان عند إعداد التقارير السنوية مستقبلا.

نرحب بالنظر في طرائق عمل المجلس، وبخاصة العزم الأكيد على جعل عمله أكثر شفافية وجعل المناقشات والمشاورات أكثر انفتاحا وشفاعا. وفي الوقت الذي نلاحظ فيه مع الارتياح أن التقرير السنوي يعدد جملة من الخطوات اتخذها المجلس لتحسين طرائق عمله، فإنه من المفيد أن يقدم التقرير أيضا تقييما تحليليا بدرجة أكبر لما تم في تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2007/507 ومذكرة المتابعة S/2010/507. وتجردون رؤى مجموعة الدول الخمس الصغيرة بشأن كيفية إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بهذه المسائل مضمنة في مشروع القرار المطروح في إطار البند ١١٧ والمعنون "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية" الذي كان موضوع مشاورات بين الدول الأعضاء في المنظمة. ونلاحظ أنه لم يطرأ مزيد من التقدم على شكل المناقشة نفسها. لذا فإن الخمسة الصغار يقترحون، مرة أخرى، أن تكون المناقشات في المستقبل أقل اتساما بالطابع الرسمي وأكثر شمولاً وشفاعاً.

من الواضح أن ميثاق الأمم المتحدة يوكل إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. ولن يضير بتلك الصلاحيات أن يتم بين الهيئتين الرئيسيتين في الأمم المتحدة وكذلك بين الدول الأعضاء حوار جوهري وتفاعلي بدرجة أكبر على خلفية التقرير السنوي. وعلى كل حال، فإن بإمكان المجلس الاستفادة من إسهامات جميع أعضاء المنظمة في هذا الشأن مما يساعده على القيام بمهامه

ولو كان التقرير قد ذهب إلى أبعد من مجرد تقديم موجز للأنشطة ولو كان شمل التطرق إلى مكونات إضافية من قبيل إلقاء الضوء على عمليات صنع القرار في المجلس لكان ذلك يسرّ على الدول الأعضاء الوصول إلى استنتاجات بشأن مضامين التقرير وعمل مجلس الأمن.

لقد أصبح تقرير مجلس الأمن والمناقشة بشأنه على مدى السنين مجرد ممارسة طقسية وبالتالي لم يعد له سوى فائدة متواضعة.

ولتصحيح هذا الوضع، نشجع مجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء على اتخاذ خطوات جريئة ومبدعة تتيح الاستفادة على نحو أفضل من التقرير السنوي. وإذا تم اتخاذ خطوات كذلك فإننا سنتمكن من الحصول بصورة ملموسة على منافع أكبر من محتويات التقرير والمناقشة بشأنه في سياق جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين عملاً بميثاق الأمم المتحدة، دون المساس بمهام الجمعية والمجلس وولايتهما وصلاحيتهما.

وفي شأن ذي صلة، تود مجموعة الدول الخمس الصغيرة أن تتقدم ببعض الملاحظات والمقترحات حول الكيفية التي يُعدُّ بها التقرير السنوي وطبيعة محتوياته وطرق تحسين المناقشة بشأنه.

إن المشاركة الموضوعية لجميع الدول الأعضاء في المرحلة المبكرة لعملية إعداد التقرير ستكون خطوة في الاتجاه السليم. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، عن طريق الحوار التفاعلي المفتوح مع إبراز الآراء المتبادلة في التقرير. غير أنه لا وجود اليوم لمثل تلك المشاركة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى طول التقرير وغياب المنظور التحليلي والتأخير المعتاد في إصداره قبل وقت كافٍ من تقديمه، فإن قدرة الوفود على إجراء تحليلاتها للوثيقة محدودة بشكل كبير.

تقديمه التقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/ أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١ (A/66/2). ولقد كانت المعلومات التي قدمها بشأن العمل الضخم الذي قام به المجلس شاملة ومفيدة في كثير من أوجهها. كما أود أن أشكر الوفد الألماني على الجهود التي بذلها في إعداد مقدمة التقرير. كذلك أود أن أسجل هنا تقديرنا للوفد النيجيري لعقده اجتماعا غير رسمي مع الدول الأعضاء الشهر الماضي بشأن إعداد التقرير.

يمثل تقرير مجلس الأمن، في رأينا، آلية هامة لتيسير التفاعل بين الجهاز الأوسع تمثيلا في الأمم المتحدة وإخوانه الأكثر تمكينا. وفي الواقع، فإن ميثاق الأمم المتحدة نفسه يضمن على التقرير هبة عظيمة كما يتضح ذلك جليا من وجود حكم منفصل فيه يؤسس لذلك التقرير عوضا عن إلحاقه بالحكم المتعلق بالتقارير المطلوبة من هيئات الأمم المتحدة الأخرى. لذا يتوجب إلزاما أن يُبرز تقرير مجلس الأمن السنوي، بنهج تحليلي، التدابير التي اتخذ المجلس قرارات بشأنها، أو تلك التي اتخذها، بغية صون السلام والأمن الدوليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

كثيرا ما طالب أعضاء الجمعية العامة بجعل هذا التقرير تحليليا وثاقبا بدرجة أكبر، لا مجرد سرد لما يدور في اجتماعات المجلس. ومن الأهمية بمكان أن تحيط الجمعية علما لا بالقرارات المتخذة فحسب بل أيضا بدوافعها المنطقية وبكفاءتها وأثرها في بلورة ما يخلص إليه أعضاء الجمعية من محصلات.

وفي ذلك السياق، من المهم أن يشير التقرير السنوي، وكذا التقارير الشهرية، إلى النقاط الهامة الواردة في بيانات المسؤولين الذين يقدمون إحاطات في جلسات المجلس، وكذلك آراء أعضاء المجلس. وينبغي أن تبرز تلك التقارير نقاط الالتقاء والاختلاف بحيث يتمكن جميع

على نحو أفضل. وفي ذات الوقت، سيكون للمناقشة السياسية مع الدول الأعضاء فائدة إضافية تتمثل في دعم أوسع من تلك الدول وإحساس أعمق بالمسؤولية السياسية إزاء القرارات التي يتخذها المجلس.

وعلى هذا النحو، يمكن للتقرير السنوي أن يشكل فرصة طيبة لا لاستعراض وتقييم الماضي فحسب، بل أيضا لتبادل وجهات النظر بين جميع الأطراف حول الدروس المستفادة بهدف مناقشة خيارات واستراتيجيات المستقبل. وبعبارة أخرى، ينبغي لمناقشة التقرير السنوي أن تكون عملية استشرافية أيضا لا مجرد عملية استرجاع لما مضى. وليس ثمة ضرورة لأن تكون مناقشة مثل هذه ذات طابع رسمي، والخمسة الصغار يقترحون بالفعل نمطا يقوم على سلسلة من ورش العمل تتناول حالات و/أو مسائل محددة.

وختاما، نود أن نبرز الزيادة التي طرأت على عدد المناقشات المفتوحة التي ينظمها رئيس المجلس كل شهر. وفي ذات الوقت، نذكر بأن المناقشات، على الرغم من أنها تدل على رغبة أكبر في الانفتاح والشمول، لا تقود بمفردها إلى مناقشات ذات مغزى. وفي ذلك السياق، هناك ضرورة لتنفيذ التعديلات الإجرائية الكفيلة بجعل المناقشات تنسم بطابع أقل رسمية وأكثر ملاءمة للنقاش. ونرحب بشكل خاص بإمكانية التوجه إلى إضفاء مزيد من التلقائية والحيوية والإنتاجية على المشاورات داخل المجلس.

ونشجع الرئاسات المستقبلية للمجلس على تعزيز الجهود الرامية إلى إدخال تحسينات كبرى على التقرير، تبدأ منذ المراحل الأولى لإعداده وتتطور طوال العملية وحتى تقديم التقرير ومناقشته.

**السيد ن.ك. سينغ (الهند)** (تكلم بالإنكليزية):  
يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم بلدي بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن. وأشكر الممثل الدائم للبرتغال على

التحليل الخالي من العواطف للأحداث والعمليات المرتبطة بتلك التحديات، وفوق ذلك التنبؤ الاستباقي، سيعودان بفائدة عظيمة على الجمعية ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات المتبادلة بينها.

منذ وقت طويل يرى وفد بلدي أن الثغرات الراهنة في التقرير تكشف عن المشاكل الكامنة وراء طبيعة التمثيل في مجلس الأمن وطرائق عمله التي تتسم بالضبابية وعدم الشمول. وفي هذا العام أيضا، ظل التقرير تجميعا إحصائيا للأحداث وموجزا لقائمة الاجتماعات والوثائق التي خلصت إليها. وبما أن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة ستناقش بعد ظهر اليوم في إطار بند منفصل من بنود جدول الأعمال، فإن وفد بلدي سيدلي ببيان مفصّل في ذلك الحين. وفي الوقت الراهن، نكتفي بالقول بأنه لا خيار سوى الإقرار بأن الحل الحقيقي، سواء كان ذلك فيما يتعلق بمصادقية المجلس ومشروعيته وصفته التمثيلية أو يجعل التقرير أكثر عمقا، يكمن في الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، بما في ذلك توسيع عضويته في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة وفي طرائق عمله.

ومع ذلك، دعونا نسلّم بأننا أجرينا تغييرات هامة هذا العام فيما يتعلق ببنية المناقشة. إن الجمعية العامة لا تركز هذا الصباح إلا على تقرير مجلس الأمن فيما ستنظر بعد الظهر في الإصلاح الأوسع نطاقا لعضوية مجلس الأمن. وأعتقد أن تلك نقطة بداية مفيدة وبنية مفيدة. ويتوقع وفد بلدي أن نستفيد في ذلك من التقدم الذي أحرزناه. لذلك نتطلع، بالأمل والرجاء، إلى تغيير طبيعة المناقشات وإلى أن يعكس التقرير القادم لمجلس الأمن والمداومات التي تعقبه في الجمعية العامة بعض تلك المقترحات.

**السيدة فيوتي (البرازيل)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم للبرتغال، السفير خوسيه فيليبي

الأعضاء من فهم ظروف صنع القرار في مجلس الأمن والخلفية المنطقية له.

ومن دواعي الأسف أن التقرير بهيئته الحالية لا يزال يمثل تجميعا إحصائيا للأحداث وموجزا باهتا لقائمة من الاجتماعات والوثائق الناتجة عنها. بل إنه يغفل حتى عن إيراد سلسلة الآراء المختلفة التي تطرح في المجلس والتي تؤدي إلى أن يتخذ المجلس إجراء ما أو أن يمتنع عن ذلك.

غير أنني أيضا أود أن أنسب بعض الفضل إلى أهله. لقد قطع التقرير المعروض الآن على الجمعية شوطا بعيدا في معالجة المسائل الوارد ذكرها في الفقرة ١٠ من القرار ٣١٥/٦٥ المتعلق بتنشيط عمل الجمعية العامة وبالتحديد بنوعية التقارير السنوية. نحن نأمل أن يواصل المجلس اتخاذ خطوات ملموسة لإدخال المزيد من التحسينات على البعد التحليلي لتقريره.

إن الجمعية العامة ستستفيد أيضا فائدة من تقييم الأبعاد المتعددة للمسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين في أغلب الأحيان في السياق الجغرافي - السياسي الأوسع الذي كان موضع اهتمام المجلس في الفترة المشمولة بالتقرير. كذلك سيكون لذلك التقييم قيمة هائلة شريطة ألا يقتصر التحليل على مجرد عرض الأحداث بأثر رجعي بل يتضمن أيضا عوامل ذات طابع استباقي من شأنها تهئية البيئة المواتمة للتعامل بحزم مع مختلف الحالات.

وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن تحليل المسائل الاقتصادية والاجتماعية يقع، بالمعنى الدقيق، في مجال اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نشعر أن ليس ثمة ما يمنع المجلس من تطوير الوسائل الضرورية للقيام بتحليل عقلائي وتقييم موضوعي يمكنه من استيعاب التدايمات الأمنية للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الطابع الدولي. وفي رأي وفد بلدي فإن ممارسة مثل هذا

بلا استثناء في مداولاته وإبقائهم بصفة مستمرة على علم بالمستجدات لخلق شعور بوحدة الهدف. كما سعينا إلى التواصل الوثيق مع جميع الأطراف المعنية مباشرة بالمسائل قيد النظر في المجلس. بالإضافة إلى ذلك، وضعنا أنفسنا تحت تصرف الدول الأعضاء التي تطلب مدداً بمعلومات أو تلك التي تستدعي اهتمام المجلس. وفي ذلك الصدد، قامت البرازيل في نهاية رئاستها للمجلس، بتنظيم جلسة إحاطة للدول غير الأعضاء في المجلس لتبادل الآراء بشأن المسائل التي تم النظر فيها خلال الشهر.

وفيما نحن بصدد التقرير السنوي، تجدر الإشارة إلى أنه، في الوقت الذي أُنجز فيه بعض التقدم، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز فرص الدول من غير أعضاء المجلس وهيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة في الإسهام في عمل المجلس. وستواصل البرازيل العمل، داخل المجلس وخارجه، من أجل إصلاحات ملموسة وفعالة لطرائق عمله، بغية تعزيز الشفافية والمساءلة والانفتاح أمام مشاركة غير الأعضاء.

تدرك البرازيل إدراكاً تاماً المسائل الملحة التي ينبغي لمجلس الأمن معالجتها في هذا الطرف الدقيق من تاريخه. وأحد التحديات الرئيسية أمام المجتمع المدني هو السعي لإيجاد نهج متكامل للتصدي لحالات لتراخ وما بعد التراخ. ولقد دعونا إلى استخدام الأدوات المتاحة للمجلس، بما فيها آليات الدبلوماسية الوقائية، على نحو أفضل لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل وتمكين الجهات الفاعلة المحلية بغية المساعدة في بناء السلام والتنمية المستدامين. ولدينا اقتناع بأن التدابير القسرية ينبغي ألا تكون النهج الرئيسي في التصدي للأزمات ذات الطابع السياسي في معظم أوجهها.

يتركز نهجنا أولاً وقبل كل شيء على ضرورة البحث عن الحلول الدبلوماسية لأي نزاع واستنفاد تلك الحلول.

موريس كابرال، على تقديمه تقرير مجلس الأمن (S/66/2). كما أرحب في جلسة اليوم بسعادة السيد داميان فيليسيانو، عضو الكونغرس البرازيلي.

يغطي التقرير السنوي للمجلس، الذي قُدم إلينا للتو، فترة اتسمت بنشاط مكثف وعمل شاق قام بهما جميع أعضاء المجلس. وتتسرف البرازيل بعضوية مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ونحن نهنئ الأعضاء غير الدائمين الذين انتخبوا مؤخرًا - أذربيجان وغواتيمالا والمغرب وباكستان وتوغو ونتمنى لهم كل التوفيق في أداء مهامهم الجديدة الهامة.

سعت البرازيل جاهدة، في فترة عضويتنا، إلى أن تكون أهلاً للثقة التي أولتها إيها الدول الأعضاء. وكما في فترات العضوية في الماضي، سعينا إلى التعامل بروح بناءة مع المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس مع الاحتفاظ باهتمامنا باحتياجات ومصالح جميع أعضاء المنظمة. إننا، منذ وقت طويل، ندعم الإصلاحات في طرائق عمل المجلس بهدف جعل ذلك الجهاز أكثر شفافية وشمولاً وانفتاحاً.

دعمت البرازيل بقوة تنقيح المذكرة الرئاسية ٥٠٧ التي، كما يرد في الوثيقة S/2010/507، وحدت بعض الجهود المبذولة مؤخرًا نسبيًا لتحسين التفاعل بين الدول الأعضاء. ومن بين تلك الجهود أشير بشكل خاص إلى جلسات الحوار غير الرسمية وإمكانية دعوة رؤساء لجنة بناء السلام للمشاركة في المشاورات غير الرسمية.

التقرير السنوي محاولة لتوفير معلومات شاملة قدر المستطاع عن أنشطة المجلس. وإننا نظل تحت تصرف الدول الأعضاء لمناقشة محتويات التقرير والطرق الممكنة لجعله أداة أفضل لصالح جميع أعضاء المنظمة.

قامت البرازيل في شباط/فبراير الماضي بإبان رئاستها لمجلس الأمن بمجهود مدروس لإشراك جميع أعضاء المجلس

سيُعرف هذا العام في كتب التاريخ بعام الربيع العربي. شعوب بلدان كثيرة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط أسمعته صوتهما، مطالبة بالحرية والعدالة والمشاركة في العملية السياسية وفي توزيع أكثر إنصافاً للثروة. وقد استجاب مجلس الأمن للتطورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا عن طريق مناقشات وقرارات ذات هدف مركّز ساعدت في أغلب الأحيان على رسم الطريق نحو الحرية والديمقراطية.

في آذار/مارس، قام المجلس بعمل حاسم لمنع حمام الدم في ليبيا وإيذاء المدنيين على يد نظام القذافي. وقد جاء تطور الأزمة والاتخاذ الفوري للقرارين ٢٠١٦ (٢٠١١) و ٢٠١٧ (٢٠١١) شاهدا مؤخرا على العمل الكبير الذي أنجز لاستعادة الحياة الطبيعية التي حرم منها الشعب الليبي منذ زمن طويل. ومع ذلك، يبقى الكثير الذي ينبغي عمله، وبخاصة في إعادة بناء مؤسسات البلد.

لقد صوت مجلس الأمن بالإجماع على القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بإحالة الحالة الليبية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وكما ذكر وزير خارجيتنا السيد فراتيني في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١:

”تحولنا من ثقافة الإفلات من العقاب بدعوى السيادة إلى ثقافة السيادة المسؤولة التي تتأصل جذورها في المساءلة الوطنية والدولية عن أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان“ (A/66/PV.24، صفحة ١٠).

ولا يمكن السماح لدولة بأن ترتكب الجرائم ضد شعبها.

وما فتى مجلس الأمن يرصد الحالة في لبنان، حيث تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار. وتظل إيطاليا مشاركة بعمق في مساعدة السلطات اللبنانية

وينبغي لمجلس الأمن أن ينخرط بدرجة أكبر في تشجيع إشراك اللاعبين الرئيسيين وفي جهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة نفسها لأن مثل تلك الجهود قادرة على أداء دور هام في نزع فتيل التوترات. وحينما تُستنفد الوسائل الدبلوماسية ويُعتبر استخدام التدابير القسرية ضرورياً يجب على المجلس أن يتحرى عدم إلحاق الأذى بالسكان بمن فيهم الجماعات الضعيفة.

لا ينبغي اللجوء إلى العمل العسكري إلا كتدبير من تدابير الملاذ الأخير. وفي مثل تلك الحالات، ينبغي مراعاة مبدأ التناسب وتحديد المعايير تفادياً لمزيد من مفاقمة لتزاع المطلوب تسويته.

وفي الحالات التي اعتمد فيها المجلس تدابير بموجب الفصل السابع، سعت البرازيل إلى العمل نحو تحقيق وحدة الرسالة والهدف نظراً لأن تناسق ووحدة عمل المجلس يعززان فعاليته. وعند تنفيذ مثل تلك التدابير، لا سيما حينها تنطوي على استخدام القوة، فإن مبدأ المساءلة ينبغي أن يعتبر أمراً ملزماً نابعا من مسؤولية المجلس في العمل نيابة عن جميع أعضاء المنظمة في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

في الختام، أود أن أعرب عن بالغ تقديرنا للتفاعل القيّم مع الدول، الأعضاء منها في المجلس وغير الأعضاء، والدعم الذي حظينا به منها.

**السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** أود في البدء أن أشكر سفير البرتغال على تقديمه الممتاز لتقرير مجلس الأمن (S/66/2).

كان العام ٢٠١١ حافلاً بالتحديات على نحو خاص. وعلى خلفية اقتصاد عالمي هش وتداعياته الخطيرة، وبخاصة على الاقتصادات الأكثر هشاشة، واجه المجتمع الدولي حالات غير متوقعة تهدد بزعزعة استقراره.

الظاهرة من خلال استراتيجية متكاملة تجمع بين الردع والملاحقة القضائية وحكم القانون والتنمية.

إن حفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع عنصران أساسيان في جدول أعمال الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن في أفريقيا والمناطق الأخرى. وتعتز إيطاليا بكونها مساهم رئيسي في عمليات حفظ السلام، لا في تحديد المذاهب والإجراءات فحسب، بل وفي التمويل والتدريب والإمدادات اللوجستية وخاصة في التواجد الميداني، حيث أنها تأتي في مقدمة المساهمين الأوروبيين بالقوات.

وفي هذا العام، عقد المجلس مجموعة من المناقشات بشأن بناء السلام بعد الصراع تستند إلى تقارير الأمين العام عن هذه المسألة. ونرى أنه لا بد من مواصلة تركيز الاهتمام على لجنة بناء السلام. وبغية تعزيز تلك اللجنة، يجب أن نستفيد من الزخم المؤاتي الذي تولد عن الاستعراض والنتائج الممتازة التي تحققت من خلال التشكيلات القطرية.

وإيطاليا تقدر اهتمام المجلس بالحالة في منطقة البلقان، لا سيما اتخاذ القرار ١٩٤٨ (٢٠١٠) بشأن البوسنة والهرسك بالإجماع وقوة حفظ السلام ذات القيادة الأوروبية، إلى جانب الدور الذي قام به المجلس في كوسوفو، والفضل في ذلك يرجع إلى المشاركة الفعالة من جانب لمرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام آنذاك.

وفي آسيا، جرى تنشيط عملية بلورة نهج إقليمي لحل المشاكل السياسية والأمنية. ولا ينطبق هذا على أفغانستان فحسب، بل وعلى تايلند وكمبوديا، وهما بلدان شجعا على تسوية خلافهما المستحكم منذ عهد بعيد في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. والتكامل الإقليمي وسيلة فعالة لا لتحسين المدخلات الاقتصادية فحسب، بل ولمعالجة النزاعات السياسية أيضاً، وهو ما برهنت عليه تجربة

وفي دعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي يسهم بلدي فيها بقوة كبيرة.

لقد طُلب من مجلس الأمن أن يعمل في بؤر التغيير الساخنة. وتجلى ذلك في تضامنه مع التطلعات المشروعة للشعبين المصري والتونسي، كما ارتفع صوته فيما يتعلق بالحالة في اليمن، وإن كان الانتقال السياسي المنشود في ذلك البلد لم يتحقق بعد.

ومع ذلك، لا يفوتنا أن نعرب عن الأسف للصمت إزاء القمع الذي يحدث في سوريا. إن هذا الصمت الرهيب لا يتسق مع الفعالية التامة التي أبدتها المجلس في ظروف أخرى، حيث استفاد جيداً من مجموعة واسعة من الأدوات المتاحة لكفالة تلبية المطالب السلمية للسكان المدنيين بالشكل الذي يستحقونه.

ويظل مجلس الأمن متيقظاً إزاء الحالة في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي منطقة ذات أولوية بالنسبة للأمم المتحدة نتيجة لاستمرار الصراعات وظهور تهديدات جديدة للسلام والأمن الدوليين. ودور المجلس كان أساسياً في العملية التحضيرية للاستفتاء الذي صدق على استقلال جنوب السودان - التي أجدد لها تهنئي الحارة إذ أصبحت الدولة العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة. وواصل المجلس تركيزه على دفع الجانبين هناك إلى احترام الالتزامات التي تعهدا بها من خلال توقيع اتفاق السلام الشامل، وإيطاليا ضامن له.

وفي الصومال، أعيدت أجواء الحوار البناء وأطلقت مجموعة من الإصلاحات الأساسية من خلال خريطة الطريق المعتمدة في ٦ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن تنفذ هذه الإصلاحات وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه. ومع ذلك، لا بد أن تستتب الأحوال الأمنية في الصومال من أجل سيادة القانون والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ومكافحة الإرهاب. كما أن مكافحة القرصنة تتطلب نهجاً شاملاً يعالج الأسباب الجذرية لتلك

بالتزاعات المسلحة. واتخاذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، في تموز/يوليه الماضي، بما تضمنه من إشارة إلى الاعتداءات المرتكبة والتهديدات بارتكابها ضد المدارس والمستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية فيما يتصل بها، كميّار جديد للإدراج في المرافق لتقارير الأمين العام بشأن الأطفال والتزاعات المسلحة، كان خطوة هامة صوب حماية أشمل للأطفال من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الإنسانية.

**السيد نيشيدا (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، السفير خوسيه فيليبي موريس كابرال، على عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة (A/66/2). كما أود أن أشكر السفير بيتر فيتغ والوفد الألماني على إعداد مقدمته التقرير السنوي أثناء رئاسة ألمانيا للمجلس في تموز/يوليه.

واليابان تقدر مواصلة تحسين التقرير السنوي لمجلس الأمن وتقديمه للجمعية العامة بموجب المذكرة الرئاسية ٥٠٧، التي نُقحت في عام ٢٠١٠ أثناء ترؤسنا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن (انظر S/2010/507). ونرى أن هذا التقرير لا يعزز الروابط بين الجمعية العامة ومجلس الأمن فحسب، بل إنه يؤدي دوراً مهماً في ضمان مساءلة المجلس.

واليابان تقف اليوم في موقف مؤات، حيث لاحظنا عمل المجلس من الداخل ومن الخارج، وخدمنا مؤخراً كعضو غير دائم في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أعثّم هذه الفرصة لكي أسلط الضوء على بعض أفكارنا وإسهاماتنا فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن.

بادئ ذي بدء، الدور البالغ الأهمية للمجلس، الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين، يتمثل في الاستجابة لمختلف التطورات الإقليمية. وفي هذا

الاتحاد الأوروبي في عملية الاندماج التي امتدت لأكثر من ٥٠ عاماً من تاريخه.

وبغية تعزيز الاستقرار في أفغانستان، يجب على جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة أن تدعم العملية الانتقالية على أن تتولى السلطات الأفغانية ملكية أكبر لعملية التطور السياسي والاجتماعي لبلدها. وقرار المجلس ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، بشأن التهديدات للمسلم والأمن التي تسببها الأعمال الإرهابية، كانا خطوة هامة صوب دعم الحوار السياسي في أفغانستان وإحباط التهديدات التي يشكلها تنظيم القاعدة ومن يرتبطون به.

ومن شأن تلك التدابير أن تجعل الجزاءات المستهدفة أكثر فعالية من خلال توفير إجراءات عادلة وواضحة. وإيطاليا تثنى على الولاية الأكثر قوة التي منحت لأمين المظالم فيما يتعلق بطلبات الشطب، وتبقى ملتزمة بقوة بالتعاون مع مكتب أمين المظالم بالكامل وبفعالية وشفافية لتمكينه من الاضطلاع بولايته المستقلة والحيادية.

ونشارك مجلس الأمن القلق إزاء الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والتحديات المتزايدة التي يمثلها للأمن والاستقرار في أفغانستان ومناطق أخرى في العالم.

هناك مطالبات هامة للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، إلا أننا نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضمن مراعاة إدماج هذه المسألة في قراراته على نحو أفضل، بما فيها تلك المتعلقة بالولايات والتمديد لعمليات حفظ السلام، بشكل مستمر وموضوعي. ونحن مقتنعون أيضاً بأنه يمكن للمجلس أيضاً أن يستفيد من زيادة الإحاطات الإعلامية المقدمة من المديرية التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بالمرأة والممثلين الخاصين ذوي الصلة للأمين العام.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن إيطاليا تشجع زيادة مشاركة مجلس الأمن في معالجة مخنة الأطفال المتأثرين

بوضع السياسات. وفي مجال بناء السلام فقد شكّل البيان الرئاسي (S/PRST/2010/7) الذي اعتمد تحت رئاسة اليابان في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أساساً للاعتراف المتزايد بأهمية نهج بناء السلام وتعزيز الروابط بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وتواصل اليابان، بوصفها رئيساً للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة في لجنة بناء السلام منذ كانون الثاني/يناير تشجيع مزيد من التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، حتى بعد مغادرتنا المجلس.

وفي مجال حفظ السلام، ساعدت اليابان، بوصفها رئيساً لفريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام، على تنشيط مناقشات الفريق بدعوة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة إلى الاشتراك في اجتماعاته. وقد جمعت تلك المناقشات في أربعة تقارير (S/2009/398، المرفق، و S/2010/424، المرفق، و S/2010/696، المرفق). وأسفرت المناقشات عن فهم أفضل لثلاث قضايا - أولاً، الفجوة بين الولايات الصادرة عن مجلس الأمن وصلاحيات عمليات حفظ السلام، وثانياً، استراتيجيات الانتقال والخروج بالنسبة لبعثات حفظ السلام، وثالثاً، التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة.

وكان لقوات الدفاع عن النفس اليابانية وجود في الميدان في هايتي، لمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على إزالة الأنقاض وتسوية الأرض لبناء مخيمات للأشخاص المشردين داخلياً. وتستعد اليابان أيضاً لإرسال وحدة مهندسين إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على نحو ما ذكرت في وقت سابق.

وفي ما يتعلق بمسائل منع الانتشار، ظلت اليابان تشارك بنشاط في المناقشات التي جرت في كل من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ولجنة

الصدد، فإن اليابان، البلد الرائد لأفغانستان وتيمور - ليشتي، أسهمت في تعزيز نظر المجلس في هذين البلدين من خلال تنظيم مشاورات وصياغة القرارات والبيانات الرئاسية ذات الصلة. وبقينا ملتزمين بهذين البلدين حتى بعد مغادرتنا للمجلس، بصفتنا عضواً في فريق أصدقاء البلدين.

وفي المنطقة الأفريقية، أسهمت اليابان في توطيد السلام والأمن في السودان. وعلى سبيل المثال، كانت اليابان أول مانح يعلن مساعدته في استفتاء جنوب السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وشجعنا الآخرين على أن يحدوا حذونا. كما أوفدت اليابان بعثة مراقبين للاستفتاء للمساعدة في إجراء استفتاء حر ونزيه. ونرى أن الانتقال السلس إلى الاستقلال قد ضمنه ذلك الدعم القوي الذي قدمه المجلس. أعلنت اليابان مؤخراً عن استعدادها للمساهمة بوحدات هندسية من قوات الدفاع عن النفس التابعة لها في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولا تزال اليابان تتبّع نهجاً متعدد الأوجه لمساعدة السودان وجنوب السودان عبر المساعدة الإنمائية الرسمية ومساعدة القطاع الخاص وأنشطة حفظ السلام وبناء السلام.

وبالإضافة إلى دعم الشرطة في الصومال، ساعدت اليابان أيضاً على توسيع نطاق الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأسهمت في توسيع قواها. وكان طرد قوات حركة الشباب من مقديشو إنجازاً تحقق بتضافر جهود المجتمع الدولي.

لكن وعلى الرغم من تلك الإنجازات، هناك مجالات لم يلب فيها مجلس الأمن توقعاتنا، بما في ذلك أنشطة تخصيص اليورانيوم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحادث جزيرة يونيبونغ في الخريف الماضي والحالة في سوريا.

وبينما تمثل الشؤون الإقليمية العمل الموضوعي للمجلس، فإن المناقشات المواضيعية لا تقل أهمية فيما يتعلق

**السيد غيربير (سويسرا)** (تكلم بالفرنسية): إن الهدف الأول المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، في المادة ١، الفقرة ١، هو صون السلم والأمن الدوليين. ووفقاً للمادة ٢٤، الفقرة ١ من الميثاق، فإن المسؤولية الأساسية عن تلك المهمة أنيطت بمجلس الأمن، الذي ينبغي له أن يتصرف بالنيابة عنا جميعاً. ويمكن تناول مسألة العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن من الجوانب القانونية والفلسفية، بل والأخلاقية أيضاً. لكن أياً كان النهج الذي نختاره، فإن تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة يمثل لحظة فريدة: فهو الفرصة الوحيدة لإجراء حوار منظم بين الجهازين بشأن أحد أهم أهداف الأمم المتحدة. ومن خلال ذلك الحوار تتم مساءلتنا جميعاً، سواء كنا أعضاء في مجلس الأمن، أم في الجمعية العامة على حد سواء، عما حققناه بشأن ميثاق المنظمة وهدفها الأساسي، المتمثل في السعي من أجل عالم ينعم بالسلم.

بدايةً، تود سويسرا أن تشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع. وتوجه بالشكر أيضاً إلى ألمانيا للجهود الكبيرة التي بذلتها لتوفر لنا أساساً جدياً للتفكير في مناقشة اليوم. كما نشكر البرتغال لعرضها الشامل عمل مجلس الأمن من صيف عام ٢٠١٠ إلى صيف عام ٢٠١١. وتؤيد سويسرا، بوصفها عضواً في مجموعة الدول الخمس الصغيرة، البيان الذي أدلى به قبل فترة وجيزة ممثل كوستاريكا باسم المجموعة.

ولا يكاد يمر عام دون أن يشهد أحداثاً ذات أبعاد تاريخية. ولكن يبدو لنا أن فترة الاثني عشر شهراً التي يغطيها التقرير المعروف علينا) A/66/2 (قد شهدت أحداثاً غير متوقعة، هزت أركان العالم وذات آثار عميقة على السلم والأمن الدوليين. وقد تطور بعض منها إلى صراعات عنيفة أسفرت عن سقوط آلاف الضحايا، في حين ثبت أن البعض الآخر يمثل عنصراً سلمياً للتغيير. وقد حمل بعضها مجلس

المجلس المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بهدف التصدي للمسائل النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران على التوالي. وقد شغلت اليابان في اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ على وجه الخصوص، منصب رئيس اللجنة وساهمت في إنشاء فريق الخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

وفي ما يتعلق بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، دعمت اليابان الجهود التي تبذلها اللجنة في جمع مصفوفات تبين حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة من قبل جميع الدول الأعضاء. وشاركت اليابان بعد انتهاء فترة عضويتها في المجلس في تنظيم حلقة دراسية بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح هنا في نيويورك مع زملاء من تركيا وبولندا، شددت على أهمية الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الشأن، مثل القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ١٩٢٩ (٢٠١٠). ونخطط لتنظيم حدث مماثل في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري للدعم القوي والإنجازات الكبيرة التي حققها زملاؤنا المنتهية فترة عضويتهم من غابون ونيجيريا والبرازيل والبوسنة والهرسك ولبنان. وأود أيضاً أن أرحب بحرارة بالأعضاء غير الدائمين الذين تم انتخابهم: توغو والمغرب وباكستان وغواتيمالا وأذربيجان. وإني على ثقة بأن الأعضاء الجدد سيواصلون التركيز على تعزيز العلاقة بين المجلس والجمعية العامة، عن طريق ضمان الشفافية في عمل المجلس من خلال تبادل المعلومات مع الدول غير الأعضاء في المجلس، في سياق عملهم من أجل تعزيز صون السلم والأمن الدوليين. وتظل اليابان بوصفها شريكاً مستمراً لمجلس الأمن ملتزمة بعمل المجلس حتى اليوم الذي نعود فيه إلى المجلس مرة أخرى.

مجموعة الدول الخمس الصغيرة بسبل غير رسمية يمكن فيها تبادل وجهات النظر في الفترة بين إعداد المسودة الأولى للتقرير واعتماده بصورة نهائية من قبل مجلس الأمن.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقر مجلس الأمن عددا من المقررات الهامة واتخذ إجراءات وجهية على عدة جهات. واسمحوا لي أن أذكر بعض الأمثلة.

أولا، استعدادا لإجراء الاستفتاء بشأن جنوب السودان، اعتمد المجلس نهجا استراتيجيا لعمله بشأن السودان بإرسال بعثات ميدانية وتقديم توصيات للطرفين واتخاذ إجراءات ملموسة. ونرى أن ذلك يشهد على قدرات المجلس في مجال الدبلوماسية الوقائية. وللأسف، تلاشى ذلك الزخم الإيجابي بعد الاستفتاء.

ثانيا، فيما يتعلق بنيبال، فإننا نشيد بإهاء المجلس الموفق لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، التي كانت بعثة سياسية خاصة. فسلسلة الأحداث الأخيرة في البلد تبعث الأمل في أن تحقيق السلام الدائم قد أصبح في متناول اليد. ونأمل أن يستخلص المجلس الدروس الضرورية من تلك الخبرة لعمله في المستقبل.

ثالثا، بخصوص ليبيا، نود أن نهنئ أيضا المجلس على إحالته الحالة في ليبيا على وجه السرعة وبالإجماع إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتلك خطوة إيجابية في مكافحة الإفلات من العقاب.

رابعا، بشأن العنف الجنسي، فإن المجلس قد اتخذ قرارا تاريخيا باتخاذ القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) لإنشاء آلية لمكافحة العنف الجنسي في الصراعات. بمزيد من النشاط. فاستعمال العنف الجنسي سلاحا في الحرب، في العديد من الصراعات المدرجة في جدول أعمال المجلس، أمر مروع كما أنه منهجي. والآلية الجديدة التي ينص عليها ذلك القرار

الأمن على اتخاذ إجراءات فورية وفعالة بشأنها، بينما تصاعد البعض الآخر على مدى شهور، دون أن يجد استجابة مناسبة من مجلس الأمن. ويتفق معظم الناس على أن التغييرات التي شهدناها على مدى الأشهر القليلة الماضية لا يمكن عكسها، وستكون لها تأثيرات كبيرة على عالم الغد.

ولنفترض للحظة أننا جميعا حملة أسهم في شركة رائدة في صناعة معينة. ولنفترض أيضا أن شركتنا قد مرت للتو بإحدى أكثر سنوات وجودها اضطراباً. ومما لا شك فيه أن معظم أصحاب المصلحة يتوقعون من التقرير السنوي للشركة أن يتضمن تحليلاً للكيفية التي اجتازت بها الإدارة بنجاح تلك الفترة المضطربة. وبصفتنا دولة عضواً في المنظمة، كانت لدينا نفس التوقعات فيما يتعلق بالتقرير السنوي لمجلس الأمن هذا العام. وللأسف لم تتحقق توقعاتنا تماما.

ومن المرجح ألا يمكن أبداً تحويل تقرير مجلس الأمن، الذي هو نتاج توافق في الآراء، إلى تحليل سياسي شامل. لقد اقترح أعضاء مجموعة الدول الخمس الصغيرة مرارا وتكرارا جعل تلك الوثيقة أكثر أهمية. أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن تقدم التقييمات الشهرية التي يجريها الرؤساء في الوقت المناسب وتستعمل لتحليل عمل المجلس. ويمكن أن تستعمل هذه التقييمات في إعداد التقرير. وينبغي أن يربط التقرير على نحو منهجي المسائل المواضيعية والشاملة بالمداولات التي تجري بشأن الحالات الإقليمية. وأخيرا، بما أن معظم الدول الأعضاء ستعرف عاجلا أم آجلا الاختلافات في الرأي فيما بين أعضاء المجلس بشأن المسائل السياسية الحساسة، فإنه يتعين على المجلس أن يذكر نقاطه الخلافية بطريقة واقعية وبنجته.

ونحن ندرك أنه قد يكون من الصعب في محيط رسمي مثل مناقشة اليوم إجراء مناقشة متعمقة بشأن استجابة المجلس للقضايا الدقيقة المتعلقة بالسلم والأمن. ولذلك، لطالما طالبت

تقرير مجلس الأمن السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (A/66/2).

وأود بداية أن أشكر الممثل الدائم للبرتغال على بيانه بصفته رئيس المجلس. ويسرنا أن نلاحظ الجهود المبذولة لزيادة العنصر التحليلي في التقرير تماشيا مع الطلبات التي قدمها وفد بلدي في مثل هذه المناقشات السابقة. ونشجع الجهود المبذولة لسلوك هذا السبيل في المستقبل ولأن يشمل المزيد من المعلومات النوعية.

وتولي إسبانيا أهمية كبيرة للتفاعل الإيجابي بين مجلس الأمن والجمعية العامة. فالتفاعل والتعاون بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة ينبغي تحسينها عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة، مما سيعزز اعتماد أساليب أكثر جدوى لمنع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

ويوفر ميثاق الأمم المتحدة مبادئ توجيهية للتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. فالمادة ١٥ والفقر ٣ من المادة ٢٤ تنصان على أن يقدم مجلس الأمن تقارير سنوية فضلا عن التقارير الخاصة الهامة إلى الجمعية العامة.

ومن بين المسائل التي عاجلها مجلس الأمن تتسم المسائل الشاملة بأهمية خاصة للجمعية العامة. وللمسائل مثل مكافحة الإرهاب، وعدم الانتشار، ونزع السلاح، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وبناء السلام، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع سلاح المقاتلين السابقين، ومنع نشوب الصراعات أهمية خاصة، لأن الجمعية العامة تضطلع بمسؤوليات عن جوانب شتى من هذه المسائل. وسيكون من المستصوب زيادة التنسيق والتفاعل بين المجلس والجمعية العامة لدى تناول هذه المسائل، بما في ذلك تقديم معلومات محددة لجعل أعمال الأمم المتحدة أكثر فعالية.

وسيكون من المستصوب أيضا زيادة شفافية أعمال المجلس وزيادة مشاركة الدول الأعضاء في أنشطته وقراراته

لم تنفذ بعد ولها صلة بعمل المجلس الموضوعي لتنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع مناطق العالم.

واسمحوا لي أن أذكر أيضا بعض الأمثلة من المجالات التي يمكن أن يحسّن فيها المجلس نوعية عمله. إننا نعتقد أنه كان يتعين على المجلس أن يتصرف في وقت مبكر لمنع تصاعد الصراع في كوت ديفوار وحماية السكان المدنيين.

ونعرب عن خالص أسفنا أن عضوا في المجلس قد نقض مشروع القرار (S/2011/24) بشأن المستوطنات غير القانونية في الشرق الأوسط.

ونشجع المجلس على أن يعود إلى الممارسة التي بها ترفع أفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات تقاريرها مباشرة إلى مجلس الأمن. وينبغي أن تنشر تقاريرها فيما بعد.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وأخيرا، فيما يتعلق بأساليب العمل، نرحب بالممارسة القائمة الآن إذ تقوم إدارة الشؤون السياسية بعقد إحاطات إعلامية كوسيلة لتعزيز الدور الوقائي للمجلس. ومع ذلك، لا بد أن نلاحظ أن أساليب عمل المجلس قد تطورت على نحو بطيء جدا وأن تنفيذ التدابير المدرجة في المذكرة الرئاسية ٥٠٧ لا يزال متواضعا إلى حد كبير.

وختاما، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على التزامهم الثابت بالقيام بعبء عملهم الثقيل كل يوم. ونقدّر جهودهم أيما تقدير. ونشكرهم على الشفافية التي أظهروها في المجلس في الفترة الأخيرة ونشجعهم على زيادة تحسين أساليب عملهم.

**السيد أويارزون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):**

يرحب وفد بلدي بالفرصة للمشاركة في مناقشة اليوم بشأن

لأعضاء المنظمة فرصة أكمل للتعليق على عمل المجلس أثناء الفترة قيد الاستعراض وتقديم ردودهم على التقرير.

ومن ناحيتي تكوين مجلس الأمن وجدول أعماله فإن أداءه في عام ٢٠١١ استأثر بقدر كبير من اهتمامنا. إن مسألة التكوين جديدة بالاهتمام. وحسب قول أحد المعلقين في العام الماضي، يمكن اعتبار المجلس في عام ٢٠١١، وفقا لأي معيار، أقوى جماعة من الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة العالميين تنتظم داخل المجلس. فبالإضافة إلى التعامل مع جدول أعمال مثقل بالبنود، تعين على المجلس الذائع الصيت أن يواجه التحول التكنولوجي للربيع العربي.

وسيكون من الأهمية بمكان أن تشارك عضوية الأمم المتحدة بأسرها، في الوقت المناسب، في ممارسة جماعية من التأمل الجاد حول الدروس التي يجب الاتعاظ بها من هذه الأشهر الميمونة في عمر مجلس الأمن. وربما يكون هذا التأمل المدروس سابقا لأوانه، وهو ليس، على أية حال، هدف مناقشة اليوم. ولكن بالنظر إلى أهمية المسائل المعرضة للخطر هنا، فإننا يتعين علينا أن نكفل إجراء تحليل متعمق قبل مرور الكثير من الوقت.

ومن باب التعقيب على التقرير المعروض علينا اليوم سأقصر ملاحظاتي على ثلاثة مواضيع. أود أن أتكلم قليلا، من زاوية كوننا بلدا غير عضو في المجلس، عن تجربة المشاركة في المناقشات المواضيعية المفتوحة. ولدي تعليق وجيز على مجالين مضمونين يشاركون فيهما مجلس الأمن هما بناء السلام والمسؤولية عن الحماية.

يوضح التقرير أن مجلس الأمن ما انفك ينظم جلسات مواضيعية بتواتر أكبر تكون مفتوحة أمام العضوية بأسرها للمشاركة فيها. ونحن نعرف أن الآراء تختلف كثيرا حول ما إذا كانت تلك المناقشات ذات صلة بالواقع ومجدية. فمن ناحية، توجد وجهة نظر واضحة بأن المجلس يجب أن

فيما يتصل بالمسائل التي تؤثر فيها مباشرة. ويعتقد وفد بلدي أن الجلسات المفتوحة للمجلس ينبغي أن تكون القاعدة، مما يتيح لغير الأعضاء فرصة للاطلاع على أنشطته بشكل أفضل. لقد تم إحراز الكثير من التقدم في السنوات الأخيرة، ولكننا بالعمل معا يمكننا أن ننجز أكثر.

وسيكون من المرغوب فيه أيضا أن تكون مناقشات المجلس مفتوحة أكثر أمام البيانات التي تدلي بها الدول بإسمها أو بالنيابة عن مجموعات من الدول ذات الاهتمام الخاص بالقضايا قيد المناقشة. كما يجب أن يسود التفاعل والتعاون بقدر أكبر بين البلدان المساهمة بالقوات في عمليات حفظ السلام التي يأذن بها المجلس. ووفدي يؤمن أيضا بأن من الأهمية البالغة أن تؤخذ في الاعتبار وجهات نظر المساهمين عند اعتماد الولايات وتمديد العمليات، وهذا يحدث حاليا إلى حد ما.

وتعتبر إسبانيا الدور الهام الذي يؤديه المجلس في صون السلم والأمن الدوليين دورا إيجابيا، وتؤمن بأن المجلس ينبغي له أن يعزز أنشطته في مجال الدبلوماسية الوقائية قبل ظهور الأزمات الدولية، وينبغي أن يكون قادرا على التصرف بحزم أكبر عندما تندلع الصراعات. وهذا يتمشى تماما مع الأهمية المتزايدة للأدوات المستخدمة، مثل الوساطة، التي اختار رئيس الجمعية العامة، وأحسن الاختيار وقد نال رضا إسبانيا في ذلك، أن تكون الموضوع الرئيسي للدورة الحالية. وإن تعزيز التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في ذلك المجال على وجه التحديد مستصوب من أجل الوفاء بمقصد الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين.

**السيدة أندرسن (أيرلندا)** (تكلمت بالإنكليزية):  
أرحب بحقيقة أنه تم في هذه السنة تخصيص جلسة منفصلة لمناقشة التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/66/2). وذلك يتيح

تلك الأمور لا يوجد بينها أمر لا قيمة له، ولكن السؤال يبقى: هل يكفي ذلك؟ لا بد لنا من الاعتراف بأن العنصر التفاعلي في تلك المناقشات معدوم كلية تقريبا. وإن الوثيقة التي تصدر في نهاية المناقشة عادة ما يكون أعضاء مجلس الأمن قد اتفقوا عليها سلفا قبل بدء المناقشة. وعندما تتاح فرصة التكلم لغير الأعضاء في مجلس الأمن فإن كبار المسؤولين في وفود الدول الأعضاء في المجلس قلما يكونون حاضرين للاستماع إليهم.

ولئن كنا جميعا نحتاج إلى القبول الواقعي بالقيود العملية، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن تستغل الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن مناقشة اليوم فتبعث بإشارة بأننا راغبون في النظر الجاد في الطريقة الكفيلة بجعل الترتيبات المتعلقة بالمناقشات المواضيعية المفتوحة أكثر فائدة. ولقد كان من دواعي الارتياح الشديد أن تلك النقطة قد نوه بها بوضوح صباح اليوم المتكلمان باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الصغيرة الخمس.

ويشكل الأخذ بنهج متماسك وفعال في بناء السلام، نهج يستغل القدرات المدنية ويضع التملك الوطني في لب حفظ السلام، مجالاً ذا أهمية متعاظمة لدى الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وقد تشرفت بالمشاركة في تيسير أنشطة استعراض عام ٢٠١٠ لبنين الأمم المتحدة لبناء السلام. وأود أن أعرب عن ارتياحي بالرأي الذي أعربت عنه الأمانة العامة المساعدة جودي شنغ - هوبكنس بأن تلك العملية ولدت زخماً كبيراً بعث الحيوية من جديد في أساليب عمل لجنة بناء السلام وجعلت تركيزها ينصب على تحسين التأثير في الميدان.

إن الحاجة إلى "خلق ديناميات جديدة بين مجلس أمن أكثر تفهماً ولجنة بناء للسلام أفضل أداء" (A/64/868)، صفحة ٤) كانت إحدى التوصيات الأساسية في تقريرنا. ويوضح

يعترف بالتعقيد المتزايد للتحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين، وأن يكيف مداولاته استناداً إلى ذلك. ولكن، من ناحية أخرى، يوجد آخرون يشعرون بالقلق من إمكانية المساس بالخط الفاصل بين شؤون الجمعية العامة وشؤون مجلس الأمن، أو يعربون عن المخاوف من فقدان المجلس للقدرة على التركيز.

وأيرلندا تقف بثبات إلى جانب الذين يؤمنون بضرورة إدراك تعقد وتعددية التحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين. وإننا نشيد بالقرارات بعقد مناقشات مواضيعية تدرس، على سبيل المثال، الاعتماد المتبادل بين الأمن والتنمية أو الأبعاد الأمنية لتغير المناخ. ولن نعتبر أبداً المناقشات بشأن المرأة والسلام والأمن عملاً إضافياً يصرف انتباه مجلس الأمن عن أعماله الأساسية. إن دور المرأة محوري سواء في حسم المشكلة أو في إيجاد حلول ممكنة للأزمات المتعددة في كل أنحاء العالم.

غير أننا، باعتبارنا وفداً تكلم في عدد من المناقشات المواضيعية لمجلس الأمن في غضون السنة، يهمنا بصورة خاصة التفكير في الطرق التي يمكن بها جعل هذه المناقشات مجدية أكثر. وأيرلندا، شأنها شأن الدول الأخرى، تختار بعناية المناقشات التي تشارك فيها. فنحن لا نختار التكلم إلا عندما يكون لدينا اهتمام قوي محدد أو تجربة خاصة نود أن نتشاطرها. وبالطبع يكون أملنا ونيتنا معقودين على أن يسفر إسهامنا عن قيمة مضاعفة.

المشاركة تسفر بوضوح عن بعض الفوائد. أولاً، إنها تتيح الفرصة لتسجيل وجهة النظر الوطنية. ثانياً، إن البيانات المدلى بها تصبح جزءاً من السجلات للذين يريدون سير أغوارها في وقت لاحق. ثالثاً، إن عدد الدول الأعضاء المساهمة في المناقشة، بحد ذاته، ربما يبعث برسالة مهمة حول مستوى الانخراط في موضوع معين والانشغال به.

الواسعة النطاق لذلك القمع، بما في ذلك من جانب جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة.

وبعد سنوات من المناقشات بشأن ذلك المبدأ وفي مواجهة التهديد الداهم بارتكاب مذبح في بنغازي، كان على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات. ويمثل إدراج إشارة، للمرة الأولى، إلى المسؤولية عن الحماية في قرار يتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق أعلى مستوى بلغة المبدأ حتى الآن.

وبعد ذلك، كان هناك اختلاف في الرأي فيما بين أعضاء المجلس حول إذا ما كانت الولاية المنصوص عليها في القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) قد تم تجاوزها، وخاصة فيما يتعلق بشرط حماية المدنيين. وتوفر حالة ليبيا، كما هو الحال في أي تدخل في حالة معقدة، دروسا للتعلم منها. لكن من الضروري الحفاظ على مبدأ المسؤولية عن الحماية والتقدم المحرز بشأن تطبيقه. ويجب التوصل إلى توافق آراء عملي بشأن تنفيذ المسؤولية عن الحماية لكي يكون المجلس، عند الاقتضاء، في وضع يمكنه من حماية المدنيين الأبرياء.

وكان جليبا خلال المناقشة في الجمعية العامة في تموز/يوليه الماضي أنه يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا هاما تجاه المسؤولية عن الحماية. وبوصف أيرلندا الرئيس الحالي المقبل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير، فإنها ستسعى إلى دعم جدول أعمال المسؤولية عن الحماية في إطار المنظمة، بما في ذلك فيما يتعلق بالأعمال الوقائية الهامة وبناء قدرات الدول لحماية مواطنيها.

ويتحمل مجلس الأمن الآن أكثر من أي وقت مضى مسؤولية هائلة. ولكن كما أشرت في البداية، سُلمت المسؤولية إلى جهة مقتدرة. ويُتوقع الكثير من مجلس الأمن

التقرير السنوي أن مجلس الأمن يعمل فعلا بطريقة تبرهن على كونه أكثر تجاوبا وانفتاحا. فقد عُقدت مناقشات مواضيعية مكرسة لبناء السلام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير؛ وقدم رئيس لجنة بناء السلام تقريرها السنوي؛ وأدلى رؤساء التشكيلات القطرية المحددة ببيان مشترك أمام المجلس.

ولكن المزيد من العمل مطلوب إذا أريد للقيمة المضاعفة للجنة بناء السلام أن تترجم إلى حقيقة ملموسة. ويمكن لمجلس الأمن وينبغي له أن يكون أكثر حماسا وأكثر ابتكارا وأكثر تشددا في مطالبه في علاقاته مع لجنة بناء السلام التي شهدت توسيع جدول أعمالها إلى ٦ بلدان. وتشمل الخطوات التي ينبغي للمجلس أن يتخذها الحصول على مساهمات في القرارات وتجديد الولايات والبيانات فيما يتصل بالبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، ومشاركة رؤساء التشكيلات القطرية، عندما يكون ذلك ملائما، في أفرقة مجلس الأمن العاملة ذات الصلة، مثل الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح.

ويقع عبء ثقيل بصورة خاصة عن إحياء وتنمية العلاقات بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام على عاتق أعضاء اللجنة الأعضاء في مجلس الأمن أيضا. وتعتبر الجمعية العامة، بالطبع، مع مجلس الأمن، بمثابة الوالدين للجنة. وعلى غرار مجلس الأمن في سعيه إلى أن يكون أكثر تجاوبا، ينبغي للجمعية العامة نفسها أن تسعى إلى جعل مساهمتها مجدية أكثر في سياسة بناء السلام، على الأقل لأنها يمكنها أن تستفيد من خبرة العضوية التامة للأمم المتحدة، لا سيما في مجال القدرة المدنية.

وكانت السنة الماضية مهمة بالنسبة لمبدأ المسؤولية عن الحماية. ووفرت بنغازي مثالا لافتا لما يعنيه ذلك. ونذكر جميعا الانتهاكات الجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام في ليبيا ضد سكانه المدنيين والإدانة

وتعبر عن مختلف مواقف دوله الأعضاء فيما يتعلق بالحالات والمسائل البالغة الحساسية التي ينظر فيها المجلس. وجلي أن التقرير يمثل سجلا جيدا للجلسات والمواضيع التي يتناولها المجلس، ولكنه لا يبدو أداة ملائمة لفهم سير وتطور موضوع ما، وهو لا يرقى حتى إلى ذلك المستوى حينما نحاول أن نفهم الأسباب وراء الإجراءات التي اتخذها.

ومن الواضح أن تقدما كبيرا، وليس طفيفا، قد أحرز خلال السنوات القليلة الماضية. ولذلك نعتقد أننا لا ينبغي أن نركن إلى الرضا في هذا الصدد. فلا يوجد ما يحول دون إحراز المزيد من التقدم في الاتجاه الصحيح. وفي هذا السياق، فإننا نولي أهمية واجبة لإدراج الجلسات العامة، التي يعقدها المجلس، في التقرير، وهذا ما لم يحدث في التقرير الحالي. وبالمثل، نعتقد أن العمل المنسق بين مجلس الأمن وهيئات المنظمة الأخرى والمجموعات الإقليمية وفرصة الاستماع إلى الممثلين الخاصين في الوقت المناسب وتنظيم المناقشات التفاعلية والمشاورات تمثل أمورا بالغة الأهمية ويجب التأكيد عليها.

وهذا النمط من العمل لن يفسح المجال لتحسين نوعية وتسريع الاستجابة لحالات الأزمات المدرجة في جدول أعمال المجلس فحسب، بل وسيتيح أيضا إجراء تبادل أكثر سلاسة وفائدة للمعلومات، مما سيسمح بدوره للمجلس أن يصبح أداة أقوى لمنع نشوب الصراعات المحتملة.

ولهذا السبب، أود أن أسلط الضوء على مبادرة البرازيل غير المسبوق، حيث دعا ممثلها الدائم الدول الأعضاء، في نهاية رئاسة البرازيل للمجلس، إلى حوار غير رسمي لإبلاغها بالأحداث الرئيسية التي وقعت خلال فترة رئاستها. كانت تلك بالتأكيد خطوة ملموسة نحو تحقيق الشفافية. وتأسف شيلي لعدم تكرارها.

المقتدر. ونحن نحث على بذل المزيد من الجهود من أجل تلبية الاحتياجات والآمال في هذه الفترة المضطربة.

**السيد إراسوريس (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالتوجه بالشكر إلى الممثل الدائم للبرتغال على العرض الشامل للتقرير السنوي لمجلس الأمن الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١ (A/66/2). كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي لممثل ألمانيا على عرضه للتقرير الذي أعده بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وبالمثل، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قراركم بالفصل بين النظر في بند جدول الأعمال بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن وفي بند "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". فتلك الخطوة البسيطة ستمكّن الجمعية العامة من مواصلة دراسة عمل المجلس، بدون تجاهل العلاقة الطبيعية بين الموضوعين، وأن تركز جهودها على ما نأمل أن يكون تحليلا مثمرا.

إن عرض تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة يمثل أمرا بالغ الأهمية والفائدة، نظرا للعدد الكبير من المسائل ذات الصلة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين لأنه يشكل سجلا كاملا لعمل مجلس الأمن. وهو يمثل أيضا وسيلة لتوفير المزيد من الشفافية حول أساليب عمله وفرصة لتحديد مجالات أو إجراءات العمل التي ربما تكون بحاجة إلى إصلاح.

وفي هذا السياق، أود أن أكرر التأكيد على اهتمام بلدي بتحقيق المزيد من الشفافية في عمل المجلس ومهامه، ليس لأن ذلك سييسر الاتصالات والحوار مع الدول الأعضاء فحسب، بل أيضا لأنه يشكل وسيلة ممكنة لتعزيز صورة الأمم المتحدة.

ووفدي على اقتناع بأن هناك مجالا أمام هذا التقرير للتطور وإعادة التركيز لكي يصبح وثيقة أكثر موضوعية

وأخيراً، نحن على اقتناع بأن الاتصالات الكافية والسلسلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة والتي تحترم اختصاص كل منهما تمثل شرطا أساسيا لتحقيق وصون السلم والأمن الدوليين تماشياً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لا يسعني أن أختتم بياني دون الإشادة بالعمل الذي يقوم به مجلس الأمن في سياق دولي يزداد تعقيدا حتى أن السلام والأمن يبدوان فيه أحيانا أمرين مستعصيين. وفي الوقت نفسه، يراودنا أيضا بعض الأمل بسبب التحركات والدلائل التي تبشر بالديمقراطية وسيادة القانون. وذلك بالتحديد هو ما يجب أن يكون دافعنا للبحث عن آليات جديدة تمكننا من تحقيق رؤية متكاملة وأكثر شفافية لإدارة عمل المجلس.

**السيد فاليريو بريسنيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية)  
(تكلم بالإسبانية): يستحق تقرير مجلس الأمن A/66/2 الذي ننظر فيه اليوم اهتماما خاصا نظرا لآثاره على السلم والأمن الدوليين.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

تعتقد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن من الضروري ترسيخ الديمقراطية في العلاقات الدولية وتغيير النظام غير المنصف لعلاقات القوة على الصعيد العالمي، وهو النظام الذي يجسده هيكل الأمم المتحدة وجدول أعمالها. وتحقيقا لتلك الغاية، طلبنا مرارا أن يكف مجلس الأمن عن التغول على المهام الموكلة إلى أجهزة أخرى في منظومة الأمم المتحدة وأن يكون للدول الأعضاء في الجمعية العامة تأثير حقيقي في الشؤون العالمية.

واليوم، نفهم تدهور الأمم المتحدة المتنامي ببطيء، وسيما مجلس الأمن. ولقد اتسعت وارتفعت الأصوات التي تعلن أن مجلس الأمن، بوصفه رمز الإرادة السيادية للدول، قد انهيار.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء أيضا على مبادرة وفد كولومبيا. فخلال رئاستها للمجلس في نيسان/أبريل، عقدت كولومبيا مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن الحالة في هايتي (انظر S/PV.6510). هذا هو نوع الممارسة الذي نشير إليه عندما نتكلم عن العمل المنسق بمشاركة الأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة من أجل التوصل إلى فهم أفضل لعملية اتخاذ القرارات في المجلس. وهذا النوع من النشاط سيجعل من الممكن تعزيز رؤية عالمية شاملة يتعرف من خلالها مجلس الأمن على مصالح وشواغل مختلف الأطراف الفاعلة المعنية، والذي يمكن عندئذ أن يدرجها، بهذا القدر أو ذاك، في القرارات التي يتخذها.

وأغتنم فرصة الإشارة إلى هايتي لتسليط الضوء على الحوار السنوي الذي تجريه مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والعمل الذي تضطلع به بهدف التصدي على نحو جاد لمختلف المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي والمعرضة على المجلس، على الرغم من المواقف العديدة المعرب عنها.

ولاحظ وفدي مع الارتياح أن مفهوم المسؤولية عن الحماية قد أدرج في مداوات المجلس، بالإضافة إلى إدراجه في القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) في حالة ليبيا. غير أن تنفيذ هذين القرارين ينطوي أيضا على دروس يمكن أن نتعلم منها. وفي هذا الصدد، تعتقد شيلي أن شروط الولاية يجب أن تدرس بعناية فائقة عند وضعها للإذن باتخاذ إجراءات، في حالات مثل الحالة الآنفة الذكر. ويجب أن تكون الولاية واضحة ودقيقة وذات مدة محددة. وإن لم تكن كذلك، فإنها ستفسح المجال أمام نشوء حالات غير مرغوب فيها، وعلاوة على ذلك، قد تثير التردد لدى بعض أعضاء المجلس حيال استخدام المفهوم وتكييفه مع حالات بعينها.

يُبرز التقرير أيضا ارتفاع نسبة أنشطة مجلس الأمن التي تتم في أفريقيا. ويجدر التنبيه إلى أن معظم تلك الأنشطة تتعلق بمسائل عسكرية بحثة كثيرا ما تُبدل فيها "جهود الوساطة" من قِبَل الأمم المتحدة إما نيابة عن أحد الأطراف أو لإرضاء المطامع الأنانية للقوى الإمبريالية. ويتجاهل التقرير، على نحو يدعو إلى القلق، العديد من التوصيات والشواغل التي أعربت عنها أغلبية الدول التي تتكون منها الجمعية العامة والتي عرضت آراءها في العديد من المناقشات المفتوحة.

وطالما كان مجلس الأمن هو الجهة التي تحدد طبيعة التهديدات للسلم والأمن الدوليين وتلجأ للفصل السابع بلا مبرر، فإننا سنظل نعيش، وبشكل مطرد، في عالم غير آمن. إننا نؤمن بأن قرارات الجمعية العامة يجب أن تكون ملزمة، وأن كل البلدان يجب أن تمتثل بها، وأن هذا الجهاز ينبغي له أن يتكفل بالمسؤولية الكاملة في مسائل السلم والأمن الدوليين. ولا ينبغي لمجلس الأمن أن يستمر في تفصيل جهوده على مقياس أعضاء بعينهم ليمكنهم من تحقيق طموحاتهم في تنمية مصالحهم التوسعية في بلدان الجنوب. إن سوريا وليبيا وإيران وكوت ديفوار والسودان واليمن ما هي إلا نماذج قليلة لذلك. وفي تلك الأثناء، ماذا فعل المجلس لوقف الممارسات البشعة التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني؟

نحن ندرك أهمية التظاهرات الديمقراطية التي جرت في شمال أفريقيا والعالم العربي. ويؤيد الفنزويليون التطلعات المشروعة لجميع الشعوب التي تسعى إلى الحصول على حقوق الإنسان السيادية والتمتع بالديمقراطية والحريّة والاستقلال. إن الشعوب هي التي تملك مصائرهما. لذا ينبغي نبذ التدخل الخارجي المستمر من قِبَل القوى الإمبريالية في المظاهرات والاحتجاجات الداخلية في بلدان الجنوب. ومن المؤسف أن بعض الأطراف المتحاربة تلقى التشجيع من الخارج عوضا عن الترويج لحوار سيادي يشمل الجميع

ويتسم هذا الجهاز بتناقض واضح فهو في كثير من الأحيان يقوض مبادئ الميثاق في الوقت الذي يفترض فيه أن يحميها.

إننا اليوم أبعد ما نكون عن التمتع بالسلم والأمن الذين ترنو إليهما البشرية. وعوضا عن أن تتسم الأمم المتحدة بمزيد من الديمقراطية فإن الروح النخبوية فيها قد أصبحت أكثر وضوحا. ويعمل دعاة الحرب والتدخل بشراسة لإضعاف دور الجمعية العامة التي تمثل حكومات العالم كافة، ولاحتكار جميع بنود جدول أعمال الأمم المتحدة تحت ذريعة الأمن.

تدعو فنزويلا إلى مراجعة شاملة للأمم المتحدة وتعزيز الروح الديمقراطية فيها بحيث تمثل تطلعات جميع شعوب العالم. وكما قال الرئيس هوغو شافيز فرياس في رسالته إلى الجمعية العامة التي تلاها وزير الخارجية نيكولاس مادورو موروس في ٢٧ أيلول/سبتمبر:

"والخطوة الأولى الحاسمة نحو إعادة هيكلة الأمم المتحدة هي القضاء على فئة العضوية الدائمة مع حق النقض في مجلس الأمن. وبالمثل، يجب تحقيق الحد الأقصى ديمقراطيا من سلطة اتخاذ القرارات في الجمعية العامة. ولذلك لا بد أيضا من التعجيل باستعراض شامل لميثاق الأمم المتحدة، وذلك بهدف صياغة ميثاق جديد" (A/66/PV.29).

ومما يثير القلق أن التقرير الذي نحن بصددده اليوم يُبرز توسع ولايات عمليات حفظ السلام وهو أمر يقع بدرجة كبيرة في إطار مسؤوليات الجمعية العامة. كما أن من دواعي القلق أن نرى أن ولايات بعثات حفظ السلام تتضمن إجراءات في البلاد التي تُنشر فيها تلك البعثات تمثل تدخلا في مسائل تقع في دائرة صلاحيات المؤسسات العامة الوطنية ومن بينها إصلاح قطاعات الانتخابات والقضاء والأمن على سبيل المثال لا الحصر.

اتخذت في هذا الشأن، ما زال ثمة حاجة ماسة إلى التحسين. ويود وفدي أن يركز على الجوانب التالية من الموضوع.

أولاً، الحاجة إلى تحسين عملية إعداد التقرير والمنهجية المتبعة. وغنى عن القول إن تقرير مجلس الأمن قد تحسن في بعض الجوانب. فالممارسة المعمول بها منذ أربع سنوات وحتى اليوم، والمتمثلة في التفاعل بين رئيس المجلس والعضوية العامة في الأمم المتحدة، هي بالتأكيد من جوانب التحسين التي حظيت بالترحيب والثناء، كما أشير في بيان حركة عدم الانحياز.

كما أننا نعتقد أنه رغم ازدحام جدول أعمال رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن، ينبغي لهما أن يلتقيا ويتفاعلا على نحو أكبر خلال الدورة لضمان أخذ شواغل الدول الأعضاء واقتراحاتها بعين الاعتبار أثناء إعداد التقرير، وكوسيلة لضمان التفاعل المستمر بين الهيئتين.

وفضلاً عن ذلك، لاحظنا استمرار غياب النهج التحليلي الحق في صياغة التقرير. فمضمونه ما زال في معظمه سردياً ووصفياً، وهذا ما يجعل من التقرير مصدراً جيداً للمعلومات عن جلسات المجلس وما يصدر عنه من قرارات ووثائق، إلا أنه لا يعكس الديناميات الحقيقية في المجلس والسياق الذي تجري فيه المداولات وتتخذ القرارات، إن وجدت. وما تود الدول الأعضاء أن تراه تقريراً يتناول صلب عمل المجلس وأساليبه الداخلية للتعامل مع المسائل الحساسة ومحاولاته لحلها بغية الحفاظ على السلام والأمن في العالم.

والواقع، أنه عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩٣/٥١، في عام ١٩٩٦، اقترحت الدول الأعضاء خطوات وسبلاً محددة للإسهام في تحسين تقرير مجلس الأمن. وجاء في الفقرة ٣ من ذلك التقرير:

ويمكن تلك الشعوب من الوصول ذاتياً إلى تسوية سلمية لخلافاتها. ومن المؤسف كذلك أن تُثار الحروب الأهلية والاقتتال بين الأشقاء بدلا من أن تُعزَّز مساعي السلام والتفاهم بين الشعوب.

يتنامى نفوذ المؤسسات الاقتصادية والمالية عبر الوطنية الكبرى في عملية صنع القرار في مختلف أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وحقاً أنه يتم اليوم خصخصة الحروب الإمبريالية. إن بعض البلدان الممثلة في مجلس الأمن تروِّج لقرارات ضارة تخدم مصالحها.

إن النهج الديمقراطي المطلوب اليوم في منظومة الأمم المتحدة ينبغي، كما قال الرئيس شافيز، أن يقوم على مراجعة كاملة للمنظمة.

ولذلك، من الأهمية بمكان أن نقيم تحالفاً عريضاً بين الشعوب والحكومات بشكل متزايد كيما يتسنى لها العمل صوب إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام العالمي.

**السيد الجراندي (تونس)** (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشيد بجهودكم من أجل أن يكلل عمل الجمعية العامة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والنجاح.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر باسم حركة عدم الانحياز.

منذ اتخذت الجمعية العامة القرارين ٢٨٦٤ (د-٢٦) و ٢٩٩١ (د-٢٧)، في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢، على التوالي، ما فتئت الدول الأعضاء تسعى من خلال الأفكار والتوصيات والاقتراحات إلى ضمان بلوغ عمل هذه الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة درجات أعلى من الفعالية، وفقاً لقواعد وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وتوقعات المجتمع الدولي. ومنذ ذلك الحين، يتركز النقاش حول تقرير مجلس الأمن على السبل الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف. وعلى الرغم من الإسهامات العديدة وتلك الطائفة من القرارات التي

المصالح الحصرية على نحو متبادل والتي جعلت النزاع العربي - الإسرائيلي مشكلة دائمة ولم تجد حلاً في جدول أعماله. ويظل ذلك النزاع مصدراً لخبية أمل وإحباط كبيرين للمنطقة برمتها لأن المجلس غير قادر على التغلب على خلافاته الداخلية ومصالحه المقيدة لزيادة انخراطه في هذه المسألة وتقديم الدعم المطلوب والذي تشتد إليه الحاجة لعملية السلام بكاملها.

إن فعالية المجلس مدعاة قلق مشترك لنا جميعاً. والدول الأعضاء تتحمل مسؤولية ضمان أن يتخذ المجلس قراراته وأن ينظر في المسائل قيد ولايته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وبطريقة تنسجم مع هدفه الأسمى، ألا وهو صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

ويرى وفدي أن بعض المجالات تتطلب اهتماماً وفعالية أكبر، وقد تقدم ببعض الملاحظات والاقتراحات في هذا الصدد. ولا ينبغي لتلك المجالات أن تلقي بظلالها على العديد من المجالات الأخرى التي حقق المجلس تحسينات بشأنها. والتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن يتطلب تقييماً سنوياً وسعياً مستمراً إلى التحسين. ونظام رفع التقرير ومضمونه الذي يناقش في إطار البند المدرج في جدول الأعمال اليوم يمكن أن يفيدنا للغاية بالتأكيد في بلوغ ذلك الهدف إذا ما روعيت الاقتراحات والتوصيات البناءة التي تتقدم بها الدول الأعضاء.

**السيد فينافسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):**

نرحب بهذه المناقشة باعتبارها فرصة هامة جداً للتواصل بين مجلس الأمن والدول الأعضاء. ونقدر الجهود التي بذلها وفد ألمانيا في إنتاج التقرير السنوي (A/66/2)، ونشكر ممثل البرتغال على عرضه على المجلس صباح اليوم.

”تشجع مجلس الأمن على أن يقدم، في حينه، لدى تقديم تقاريره إلى الجمعية العامة، سرداً موضوعياً وتحليلياً ومادياً لما يقوم به من عمل“.

وما فتننا نعتقد أن هناك مجالاً للتحسين في هذا المضار.

ثانياً، ضرورة تناول المسائل والأحداث في الفترة المشمولة بالتقرير بشكل أعم. ولا يمكن أن يفصل ذلك عن الحاجة إلى إضفاء شيء من الروح التحليلية على تقرير المجلس. ويرى وفدي أن التقرير لا يمكن أن يكون ذا مصداقية ودقيقاً ومفيداً إذا ما أبقينا على بنيته وهيكله الحاليين. وبالإضافة إلى المسائل التقليدية المهيمنة، نعرف جميعاً أن كل سنة تشهد أحداثاً خاصة. وعلى المجلس، كضامن للسلام والأمن الدوليين، أن يتعامل بفعالية مع تلك المسائل وأن يوليها الوقت والجهد الضروريين.

والتقرير عن أنشطة المجلس ينبغي أن يعكس ذلك الواقع. وعليه، فإن إعادة النظر في مضمونه ومكوناته أمر نوصي به لجعله أقرب صلة بالفترة المحددة المشمولة بالتقرير، بدلاً من الاكتفاء بتعداد نفس المواضيع على قدم المساواة وبنفس الترتيب.

ثالثاً، فيما يتعلق بأداء المجلس واهتمامه بشأن بعض المسائل المدرجة في جدول أعماله، قد توافقت كل الدول الأعضاء على أن حجم وعدد المسائل التي يتناولها المجلس يتزايد عاماً بعد عام. وهذا يشكل تحدياً إضافياً. فبعض الصراعات عمرها ٦٠ عاماً أو يزيد. وبعض التوترات تنشأ هنا وهناك، وبعض التحديات الجديدة يظهر فجأة في مناطق مختلفة من العالم. وكل هذه المسائل تتطلب اهتماماً ملائماً وقدرًا كبيراً من المسؤولية والتفاني إزاء قيم المنظمة.

ومع أن الكثير منا ربما يعترف بأن المجلس قد أبدى فعالية كبيرة فيما يتعلق بالمسائل والنزاعات الأفريقية، على سبيل المثال، إلا أنه بقي عاجزاً عن التصرف بشأن طائفة من

الموضوع. غير أن التقرير لم يذكر سوى أن المجلس جعل مناقشاته ومشاوراته أكثر تفاعلاً، وهو أمر نرحب به. وهناك أيضاً إشارة ضمنية إلى أن المجلس يهدف إلى زيادة الشفافية في عمله - وهو مصدر قلق رئيسي بالنسبة لمجموعة الدول الخمس الصغيرة في واقع الأمر، ولكن دون مزيد من التفصيل في هذا الشأن. ولا نزال نتساءل عما إذا اتخذت تدابير أخرى، ولكنها لم ترد في التقرير - وهي حالة غريبة في أمور تتعلق بممارسة قصد منها أن تتسم بالشفافية.

ولا نرى أي مؤشر على النتائج الصادرة عن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، عدا عن بيان عام للغاية بشأن الدور الذي تؤديه المذكرة الرئاسية ٥٠٧ فيما يتعلق بممارسة المجلس. وعلى وجه الخصوص، ليست هناك أية إشارة إلى الجهود التي يبذلها المجلس في المشاركة في التنفيذ بطريقة منهجية في ذلك الصدد.

ولا نزال نفتقر إلى جهود منهجية لربط المناقشات الموضوعية بالنظر في الحالات القطرية في المجلس. ويبدو ذلك في الواقع جزءاً من مشكلة تتجاوز كثيراً صيغة التقرير الفعلية. وقد تم تناول المناقشات الموضوعية في الغالب الأعم، باعتبارها مواضيع قائمة بذاتها، بدلا من أن تكون مناقشات مفاهيمية ينبغي أن تقدم إسهاماً موضوعياً ضرورياً في عمل المجلس في الحالات القطرية.

أخيراً، نرى مثل غيرنا أن من الواجب إنشاء سجل أكثر دقة عن طريق الإبلاغ على نحو واقعي جداً بتلك المناقشات التي لم يتوصل فيها المجلس إلى اتفاق في نهاية الأمر. ويمكن تحقيق ذلك بسهولة عبر إعطاء وزن متساو لجميع الآراء التي تم التعبير عنها دون إصدار حكم عليها. ونذكر أنه قد تمت مناقشة ذلك في عملية صياغة التقرير. ونأمل أن يحقق هذا الجهد نجاحاً في إعداد التقرير المقبل.

وكعضو في مجموعة الدول الصغيرة الخمس، تؤيد ليختنشتاين البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا في وقت سابق اليوم.

إن نقطة انطلاقنا عند النظر في التقرير السنوي هو ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على أن المجلس يقوم بعمله نيابة عن كل الدول الأعضاء. ونظراً لعدم وجود فرص أخرى، ينبغي أن تكون هذه المناقشة من حيث المبدأ هي اللحظة المثلى لحوار حول أداء المجلس ونظرة العضوية الأوسع إليه.

وفي نفس الوقت، فإن التقرير في صورته الحالية والطريقة التي تعقد بها هذه المناقشة لا يفضيان إلى إجراء حوار صادق. ولذلك السبب، قدمت مجموعة الدول الصغيرة الخمس اقتراحات لتحسين عملية إعداد التقرير ثم مناقشته، وقد تكلمنا مع الدول الأعضاء في المجلس التي تقوم بدور خاص في هذا الشأن. ونحن بطبيعة الحال على علم بالقيود المفروضة على هذه الممارسة وبصعوبة المناقشات داخل المجلس ذاته بشأن اعتماد التقرير. ونعتبر أن الجهود التي بذلناها في السنة الماضية لا تزال مستمرة، وسنفكر في الخيارات بشأن المستقبل. ولا تشمل تلك الخيارات إمكانية مناقشة التقرير في صيغ أخرى تتسم بقدر أقل من الطابع الرسمي فحسب، إنما تشمل أيضاً توفير أساس إضافي لمناقشة أعمال المجلس، لأن التقييم الذاتي لأي هيئة دولية سيكون دائماً مهمة محدودة. ونتطلع إلى استمرار الدعم والاهتمام من أعضاء المجلس في هذا الصدد. ونود أن نقدم الملاحظات التالية فيما يتعلق بالمحتوى الفعلي للتقرير.

ومن الواضح أن الطريقة التي يتناول بها التقرير مسألة أساليب العمل تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا. ويتيح التقرير فرصة ملائمة للمجلس كي يبلغ عن التطورات في ذلك المجال بهدف إبداء ملكيته للمسألة وإنشاء سجل بشأن

باستخدام حق النقض من قبل دولتين فيما يتصل بحالة أشارت فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى ضرورة إجراء تحقيق في ادعاءات خطيرة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ويؤكد ذلك مجدداً قناعتنا - الواردة في الأوراق المقدمة من مجموعة الدول الخمس الصغيرة - بضرورة إنشاء لوائح منظمة لاستخدام حق النقض. ونأسف أيضاً لاستخدام حق النقض فيما يتعلق بقرار بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية، الأمر الذي يتعارض بشكل واضح مع الآراء المعلنة للأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة.

**السيد طرار** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

نشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد مناقشات منفصلة بشأن تقرير مجلس الأمن وإصلاحه. وهي ستسهل النظر بصورة أوفى في كل بند من البنود.

ونشكر رئاسة البرتغال على عرض تقرير المجلس (A/66/2) إلى الجمعية العامة. ونثني أيضاً على الممثل الدائم لألمانيا للعمل الهام الذي اضطلع به بشأن التقرير خلال فترة رئاسة ألمانيا لمجلس الأمن في تموز/يوليه. ويقدم التقرير الحالي للمجلس لحة عامة عن أعماله وجلساته ومراسلاته وقراراته. والتقرير، كما هو شأن التقارير السابقة، بمثابة خلاصة سنوية لجميع المداولات التي جرت في مجلس الأمن. وتكمن جدارته الأساسية في قيمته المرجعية واهتمامه بالتفاصيل. وفي حين قد لا ينافس التقرير إصدارات الكتب العالمية الأكثر تحقيقاً للمبيعات، فإنه لا سبيل لإنكار أهميته بالنسبة للحكومات، والباحثين والأكاديميين والمهتمين من الجمهور.

وأود، قبل مناقشة التقرير أن أشير إلى القرار ٣١٥/٦٥ بشأن تنشيط الجمعية العامة، الذي رحب بالتحسن الذي طرأ على نوعية التقرير السنوي، وشجع مجلس الأمن على بذل المزيد من الجهد في ذلك الصدد. ومن رأينا أن بوسع مجلس الأمن أن يضع المعايير الخاصة به

وفيما يتعلق بموضوع عمل المجلس، فإننا نثني المجلس بالتأكيد على العمل الذي اضطلع به فيما يتصل بجنوب السودان. ويدل إجراء استفتاء ناجح وانضمام ذلك البلد الجديد لاحقاً، بصفته عضواً في الأمم المتحدة، على مدى فعالية المجلس عندما يكون موحداً في نهجه، حتى في الحالات المعقدة للغاية.

ونثني أيضاً على المجلس لذلك القرار الذي اتخذته بالإجماع بشأن إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. فذلك تعبير قوي عن عزم المجلس على مكافحة الإفلات من العقاب، فيما لو تم تعزيز ذلك القرار باتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى تقديم الدعم الدبلوماسي اللازم لتمكين المحكمة من مزاولة عملها. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري إجراء مناقشة أكثر منهجية وشمولاً في المستقبل بشأن ممارسة المجلس، في علاقته مع المحكمة، بغية توليد ملكية داخل المجلس لعملية الإحالة إلى المحكمة. ولا تشكل الآثار المالية على الرغم من أهميتها سوى جانب واحد فحسب من هذه المناقشة.

ثالثاً، نرحب بالتقدم المطرد المحرز في ممارسة المجلس المتعلقة بنظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وخصوصاً العمل الذي اضطلعت به أمانة المظالم كيمبرلي بروس. وعلى الرغم من تأخر اتخاذ هذه التدابير، فهي ضرورية بالتأكيد لتصحيح مسار عمل المجلس ومنع إلحاق ضرر دائم بسجله فيما يتعلق بمراعاة المعايير الدولية المتبعة في أصول المحاكمات.

وفي حين اتسم رد فعل المجلس بالسرعة فيما يتعلق بإصدار الإذن باستخدام القوة في ليبيا، فقد ثبت عجزه عن اتخاذ قرارات أقل شأنًا، وخصوصاً بشأن الحالة في سوريا، التي وردت تحت بند "مسائل أخرى" في التقرير. وفي هذا الصدد فإننا نلاحظ على وجه الخصوص أنه تم التصويت

الوثيقة S/2010/507. وإدراج فصل عن أساليب العمل في التقرير السنوي خطوة في الاتجاه الصحيح.

إن تقييم فعالية مجلس الأمن عنصر هام في استعراض عمله. ونعتقد أن المجلس قد أبدى درجات متفاوتة من الفعالية في مراحل مختلفة من الصراعات. وفيما يتعلق بمعالجة حالات الصراع المستمرة، فإن المجلس يعمل بفعالية في إنشاء ولايات لحفظ السلام وضمان تعزيزها بالدعم اللوجستي في الوقت المناسب. وفي هذا السياق، فإن العزم والتصميم داخل المجلس تدعمهما التزامات البلدان المساهمة بقوات وكفاءة الأمانة العامة. ولا بد من الإقرار بهذه العلاقة الثلاثية وزيادة تعزيزها.

وفعالية المجلس في منع العودة إلى الصراع تزداد أيضا بالاعتماد المتزايد على الولايات المتكاملة حيث تتوافق جهود بناء السلام مع تخفيض بعثات حفظ السلام واستراتيجيات الخروج. ولقد سلّح توحيد هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام تدريجياً المجلس بالأدوات الحيوية للتصدي للتحديات المرتبطة بإمكانية العودة إلى الصراع.

لقد أثارَت فعالية مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات الكثير من الانتقادات. ولا نشهد تغييراً في هذا التصور. فالنزاعات غير المحسومة تولد الخصومة وأي شرارة غير منظورة يمكن أن تشعل صراعاً عنيفاً. ويتسم هذا بأهمية خاصة في حالات النزاع بين الدول. والمسائل الرئيسية غير المحسومة، بما فيها النزاع المتعلق بجامو وكشمير، تنتظر التسوية على جدول أعمال المجلس منذ عقود. وينبغي أن تشمل الاستراتيجيات الوقائية لمعالجة النزاعات التي طال أمدها اللجوء بقدر أكبر إلى الوساطة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. بموجب الفصل السابع من الميثاق، بغية معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وزيادة الاعتماد على الدبلوماسية الوقائية من جانب المجلس سييسر بالخير بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

فيما يتعلق بالتحسن في الإبلاغ، عن طريق وسائل عديدة من بينها، وصف التحديات وتقييم الإجراءات وتحليل عمليات صنع القرار. ومن شأن ذلك أن يسفر عن تحسن نوعي في إعداد التقارير في المستقبل. وبالمثل، ينبغي لمجلس الأمن أيضاً تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

والمقتضى الميثاق، فإن لإعداد التقرير من قبل مجلس الأمن وتقديمه إلى الجمعية العامة أهمية بالغة. ذلك أن مجلس الأمن إنما يتصرف في أداء واجباته، باعتباره الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإذ يقدم المجلس تقريره إلى الجمعية العامة، فإنه يقدم عمله بهدف استعراضه من قبل جميع الدول الأعضاء.

ويمكن قياس استجابة مجلس الأمن للدول الأعضاء بمدى انفتاحه وشفافية عمله. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بالعدد الكبير من الجلسات العامة والمناقشات المفتوحة التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وينبغي تعزيز هذا الاتجاه عبر التبادل المثمر مع الدول غير الأعضاء، وعلى وجه الخصوص، مع تلك الدول التي تتأثر مباشرة بقرارات المجلس.

إن توخي الشفافية في عملية صنع القرار أحد المجالات الأخرى التي تقتضي اهتماماً مستمراً. وهناك وجهة نظر تسود على نطاق واسع مؤداها أنه يتم اتخاذ معظم القرارات من وراء الكواليس من قبل قلة من الأطراف الرئيسية الفاعلة. وعليه، فإن قرارات كهذه تفتقر إلى الشفافية والشمول. وترتبط شفافية مجلس الأمن إلى حد كبير أيضاً بتحسين أساليب عمله وإجراء إصلاح شامل للمجلس بحد ذاته. ونشجع أن يضطلع المجلس بإجراء تقييم يهدف إلى تحسين أساليب عمله وفقاً لروح المذكرة الرئاسية الواردة في

تجدي المماثلة بشأن هذا المبدأ الأساسي، ولا يمكن استحضار المبررات بشكل تعسفي.

إن قدرة المجلس على العمل بصورة فعالة ومسؤولة في المستقبل ستوفر تأكيدا هاما للمجتمع الدولي بأنه تجري معالجة شواغله في مجال الأمن على نحو واف. ولا يتطلب ذلك الإرادة السياسية ووحدة الموقف بشأن القضايا فحسب، بل وجود تصور بأن القرارات التي يتخذها المجلس تعبر إلى حد كبير عن شواغل عموم الأعضاء وتطلعاتهم. ونرى أن إضفاء المزيد من الطابع الديمقراطي على النظام القائم، خاصة كما يتجلى ذلك في إصلاح عضوية المجلس نفسه، وزيادة الشفافية في العمل وتنسيق مختلف الأفكار والمصالح والحساسيات، كلها أمور أساسية لنجاح ذلك المسعى.

وينظر وفدي بعين القلق إلى ميل المجلس لاتخاذ قرارات بشأن مسائل تؤثر على عموم أعضاء الأمم المتحدة دون مراعاة وجهات نظر الدول المعنية. وندعو المجلس إلى كفالة إتاحة فرصة كافية لسماع آراء عموم الدول الأعضاء بخصوص المسائل الهامة من خلال آليات شفافة، مثل مناقشات المجلس المفتوحة، قبل اتخاذ القرارات بشأن هذه المسائل. فلا يمكن للمجلس أن ينجح في تنفيذ إجراءاته إلاّ عندما يتخذ قراراته بعد عملية مشاورات دقيقة جدا مع عموم الدول الأعضاء.

ويساورنا القلق حيال أن المجلس لا يعالج بصورة مباشرة بعض الصراعات الكبرى والتهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. فبينما يسعى المجلس بنشاط إلى تنفيذ بعض القرارات، فإنه يتجاهل قرارات أخرى. وثمة تقاعس حتى في مواجهة أكثر الأعمال العدوانية وضوحا. ومن ناحية أخرى، هناك أعمال استباقية بل وحتى تدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة، حتى في غياب أي تهديد واضح للسلم

إن مجلس الأمن الذي يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤول أمام الجمعية العامة. ومفهوم المساءلة وحتمية تحسين العلاقة بين الجمعية والمجلس هما المبدأان اللذان تشدد عليهما الفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق. وهذه أيضا هي روح بياني اليوم.

**السيد شيبازيوا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية):**  
ترحب زمبابوي بهذه الفرصة للمشاركة في مناقشة تقرير مجلس الأمن (A/66/2). وانضم إلى المتكلمين الآخرين الذين سبقوني في الإعراب عن الشكر للسفير موريس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على تقديمه للجمعية العامة تقرير المجلس للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١.

إن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء بصفته الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، يتعين على الجمعية العامة أن تقيم ما إذا كان المجلس فعالا في صون السلم والأمن الدوليين وما إذا كان يعبر عن آراء ومصالح جميع الدول الأعضاء.

لقد كان مجلس الأمن فعالا للغاية في السنوات الأخيرة في معالجة الأزمات والصراعات الداخلية، وأغلبها في أفريقيا. وجرى استخدام حفظ السلام استخداما جيدا في العديد من الأزمات المعقدة. ولكن حالات أخرى أهملت إهمالا جسيما لسنوات. ونرى أنه ينبغي القيام بالمزيد لمنع نشوب الصراعات في المقام الأول، وللمنع العودة إلى الصراع عندما تستتب الحالة. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، أن نتصدى للأسباب الكامنة لنشوب الصراعات وأن نتبع بشكل استباقي أكبر نهجا شاملا يركز على بناء السلام وإدامة السلام والتنمية. ولا بد أن يقوم المجلس بأعماله مع الاحترام التام لسيادة الدول المعنية وسلامتها الإقليمية. فلن

الأمم المتحدة عموماً. وفي الواقع، قد يؤدي هذا النظر في المسائل إلى تفاقم بعض الحالات المشحونة.

والفصل الثامن من الميثاق ينص على الحالات التي يستخدم مجلس الأمن فيها المنظمات الإقليمية بحكم قربها ومعرفتها بصراع معين. لقد أصبحت المنظمات الإقليمية عنصرها ما في صون السلم والأمن الدوليين لأنها في وضع أفضل للتصدي لتحديات السلم والأمن في مناطقها. ولكي تؤدي منظومة الأمم المتحدة عملها على نحو فعال، من الأهمية بمكان أن تتمكن المنظمة ووكالاتها من تفويض المسؤوليات وتوفير الموارد الضرورية في الوقت المناسب، وحيثما تكون مطلوبة، لدعم جهود المنظمات الإقليمية. ونؤمن إيماناً قوياً بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم المنظمات الإقليمية لا أن يقوضها أو يهملها.

وقد خلصنا إلى رأي مدروس لا مناص منه وهو أن الفعالية الحقيقية للمجلس واحترام قراراته لن يتحققا إلا إذا اعتقدت العضوية العامة بأن المجلس يمثل مصالح جميع أعضائها. وبإلقاء نظرة على البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس يكتشف المرء أن أغلبية القضايا قيد المناقشة تتصل بالعالم النامي، وبأفريقيا بصورة خاصة. ومع ذلك لا يتجاوز تمثيل أفريقيا في المجلس خمس عضويته. ولا نريد أن نصدق بأن الأمم المتحدة قد أسست لتأديب أفريقيا.

ويرحب وفدي بعدة تحسينات ملحوظة في أساليب عمل المجلس، بما فيها عقد اجتماعات مع البلدان المساهمة بالقوات وتقديم المبعوثين إحاطات إعلامية بصورة منتظمة. ولن يتمكن أي ذراع للأمم المتحدة من أن يزاول مهامه تحت ستار من الريبة. ولما كان مجلس الأمن المصدر الشرعي الوحيد لاستخدام القوة على الصعيد الدولي، فيلزمه أن يزرع روح الاحترام والنزاهة فيما بين جميع أعضاء الأمم المتحدة.

والأمن الدوليين. ويجب على المجلس ألا يسمح لنفسه مطلقاً بأن يخضع للمصالح الخاصة لأي من أعضائه.

ونرى أن مجلس الأمن لا يستخدم إلى حد كبير أحكام تسوية النزاعات بالطرق السلمية. وفي المقابل، هناك ميل خطير للجوء - في أحيان كثيرة جداً وقبل الأوان - إلى اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق، بما في ذلك فرض الجزاءات وإجراءات الإنفاذ، حتى بشأن قضايا من الأفضل حلها من خلال التعاون المتعدد الأطراف. ونأمل ألا توضع الأمم المتحدة في موقف يضطرها للمشاركة في تدخلات متهورة بإساءة استخدام مفهوم مسؤولية الحماية. ونحث مجلس الأمن على عدم إساءة استخدام فكرة مسؤولية الحماية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. ولقد انكشفت تماماً حدود استعمال القوة أمام الجميع في الماضي القريب.

وفضلاً عن ذلك، فإننا نتساءل عن سيراقب القائمين على تنفيذ مسؤولية الحماية ومن سيحمي الضحايا أو يكون مسؤولاً عن الأضرار التبعية التي قد تترتب على تنفيذ هذا المبدأ الجديد. وندعو الأمين العام إلى أن يتشبت بحماية ميثاق الأمم المتحدة وأن يقاوم كل محاولات إساءة استخدام المنظمة لتعزيز الأهداف الضيقة لأي عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونؤكد مجدداً قلقنا حيال تعدي مجلس الأمن على ولايات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسلطاتهما واختصاصهما بتناول المسائل التي تقع ضمن صلاحيات هذين الجهازين. ويساورنا القلق أيضاً إزاء زيادة مشاركة المجلس في وضع المعايير وتحديد التعاريف التي تندرج ضمن اختصاص الجمعية العامة. ونرى أن هذا يخل بالتوازن الدقيق كما يتوخاه الميثاق ويشكل خطراً على فعالية منظومة

وللتحديات الجديدة للأمن، المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا الشهر. ونقدر أيضا أن ما يسمى بممارسة كشف آفاق المستقبل قد عادت بقوة إلى جدول أعمال المجلس.

مع ذلك، يعتقد وفدي أننا لا يمكننا أن نعطي تبريرا قويا لإبقاء غير الأعضاء في المجلس على جهل فيما يتصل بالمسائل التي تجري مناقشتها مع إدارة الشؤون السياسية في المشاورات الشهرية. ومن رأينا أن عقد مجلس الأمن مناقشات مفتوحة ومنتظمة ومضمونية سيعود بالفائدة على أعضاء المجلس وكذلك على عضوية الأمم المتحدة الأوسع. وإن الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه يمكن أن تتمثل في تسليط الضوء قليلا على مفهوم الإحاطات الإعلامية الشهرية التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية، المشار إليها في مقدمة التقرير.

وترحب أوكرانيا بإعطاء المناقشات المواضيعية منزلة أعلى في جدول أعمال المجلس. ونرى أن الميل في ذلك الاتجاه سيخدم هدف كفالة أمم متحدة أكثر حيوية وابتدارا عن طريق اختيار التوجهات الأشد صعوبة والأبعد مدى في العلاقات الدولية وجلبها إلى قاعة مجلس الأمن.

وفي الوقت ذاته، يتعين على المرء أن يتوخى الحذر من إثقال كاهل مجلس الأمن بالمسائل ذات الطابع المتعدد القطاعات التي يتعين تناولها بقيمة مضاعفة في محافل الأمم المتحدة الأخرى، وفي مقدمتها الجمعية العامة. وينبغي أن تكون المعايير الرئيسية في ذلك الصدد الاختصاصات الذاتية والمزايا المقارنة لشتى هيئات الأمم المتحدة، وبالدرجة الأولى مجلس الأمن والجمعية العامة.

اسمحوا لي بأن أتطرق بإيجاز إلى مسألتين عامتين ستستفيد فيهما قيادة مجلس الأمن من مشاركة أكبر من قبل عضوية الأمم المتحدة الأوسع.

لا يسع أوكرانيا، بصفتها مساهما فعالا بالأفراد العسكريين والشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

ويجب عليه ألا يظهر أبدا. مظهر المؤدب الصارم الذي لا يقاوم لأي منطقة محددة من العالم.

**السيد بشتا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي بداية بأن أعرب عن امتناني لرئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، الممثل الدائم للبرتغال، على عرضه تقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة (A/66/2). ونقدر أيضا زخم الرئاسة البرتغالية لمجلس الأمن من ناحية إضفاء المزيد من الشفافية على عمله، فضلا عن استمالة غير الأعضاء في ذلك الجهاز إلى المشاركة.

الحكمة السائدة تفيد بأن كل سنة قيد الاستعراض من قبل مجلس الأمن تكون أكثر تحديا من السنة التي سبقتها. وإن كانت هناك حاجة إلى دراسة هذا النمط فإن الفترة المشمولة بتقرير هذه السنة تتيح خير مثال. فلم تمر أي مرحلة طيلة العقدين الماضيين ولم تكن حافلة بالتحديات التقليدية والجديدة والصاعدة في طريق السلم والأمن الدوليين، أو بتحولات على الخارطة الجغرافية - السياسية المتغيرة لمناطق بأكملها. ولئن كان من السابق لأوانه إصدار تقييم ذي مصداقية عن أداء مجلس الأمن في مواجهة تلك التحديات، لا سيما وأن بعضا منها ما زال في حالة من التطور، فإنني أود أن أتقدم على الأقل بوصف لبعض الاستنتاجات الأولية والدروس التي يمكن استخلاصها من منظور أوكرانيا.

والواضح من بينها هو الحاجة، في رأينا، إلى تحسين مشاركة المجلس في منع نشوب الصراعات وفي الوساطة. وبلدي يعتبر هاتين الوسيلتين الأداةيتين اللتين لا غنى عنهما في جعبة مجلس الأمن. وذلك النهج كان أحد العناصر المحركة لعضوية أوكرانيا في المجلس كدولة مستقلة في سنتي عضويتها ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

ولهذا نرحب بتعزيز العنصر التشخيصي في عمل المجلس. وفي هذا الصدد تخطر على بالنا الإحاطة الإعلامية المكرسة

على مواءمة الولايات الجديدة أو الممددة مع تشريعاتهم الوطنية، الأمر الذي يسر نشر القوات الحسن التوقيت.

ويود وفدي أن يشجع المجلس على تحقيق تماسك وانفتاح أعظم في تناول المسألة الحاسمة، مسألة الفجوات في القدرات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى وجه التحديد ستنمخض اجتماعات المجلس على مستوى الخبراء مع الأمانة العامة، لمعالجة النقص في العناصر التمكينية الرئيسية، عن تأثير عملي أكبر إذا شملت الاجتماعات المساهمين بتلك العناصر ذاتهم.

انتقل إلى بناء السلام لأقول إننا سررنا بالتعاون الأوثق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وما فتى المجلس يحقق تقدما مطردا في استخدام الخبرة الفريدة ومزايا تشكيلات لجنة بناء السلام القطرية. وكان البيان المشترك الأول لرؤساء التشكيلات أمام مجلس الأمن مثلا واحدا على ذلك. وإن أوكرانيا، بصفتها عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام وأحد نواب الرئيس فيها حاليا، تؤيد جميع المبادرات الرامية إلى جمع الطاقات وتسخيرها لتحقيق منفعة أعظم. ومن الأمثلة على تلك المبادرات فكرة مشاركة رؤساء اللجنة في أفرقة المجلس العاملة، مثل الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أو الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، عندما يتعلق الأمر ببلد محدد.

الكثير مما أحرزه مجلس الأمن يمكن عزوه إلى مساهمات أعضائه المتناوبين. وإننا نؤيد بقوة استكشاف وإضفاء الطابع الرسمي على أكثر الطرق فعالية لتوجيه وجني أقصى الفوائد من مساهمة الأعضاء غير الدائمين. ويرحب وفدي بالأعضاء المنتخبين الجدد في المجلس ويتطلع إلى تحقيق التقدم في ذلك المجال.

لقد نادت أوكرانيا دائما بأهم متحدة قوية تناط بجهازها الرئيسي، مجلس الأمن، المسؤولية الأولية عن صون

إلا أن ترحب بحقيقة أن تلك العمليات ما زالت تحتل مكان الصدارة في جدول أعمال المجلس. وفي ذلك السياق تظل المناقشات المواضيعية المفتوحة - وقد عقدت آخر مناقشة حول حفظ السلام في شهر آب/أغسطس تحت الرئاسة الهندية (انظر S/PV.6603) - تظل حاسمة الأهمية للحفاظ على الزخم الإيجابي. ونلاحظ بعين الرضا أيضا بعض العناصر العملية الجديدة، مثل زيادة المشاورات مع قادة القوات والتوسع في إجراء المداولات بالفيديو، مما يسمح بتلقي المعلومات العملية المباشرة بطريقة تفاعلية أفضل وفي الوقت الحقيقي.

مع ذلك، يوجد مجال واسع للتحسين. وفيما يتصل بذلك أشير بالدرجة الأولى إلى رآب الصدع بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات والشرطة - وبتعبير أبسط، بين مهندسي الولايات ومنفذيها. وأثناء مناقشة أجريت لهذه المسألة في اللجنة الرابعة، قبل بضعة أسابيع، أشار بعض من كبار المساهمين بالشرطة والقوات إلى عدة حالات من انعدام الشفافية في صنع القرار، لا سيما في سياق حالات الأزمات. وتؤكد تجربتنا الذاتية، وعلى وجه التحديد في تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، صحة ذلك الرأي. ولهذا السبب نود أن نشجع وفود البلدان المعنية الرائدة في المجلس على أن تتجنب الحالات التي تسفر عن فرض الأمر الواقع على المساهمين بالشرطة والقوات، إذ لا يعرفون شيئا عن القرارات التي تؤثر مباشرة على أفراد قواتهم أو أرصدتهم إلا يوم اعتماد تلك القرارات.

ونستصوب أيضا دراسة طرق استعراض الممارسات وتوقيت القرارات التي تنطوي على تمديد ولايات عمليات حفظ السلام، بما في ذلك آليات الدعم فيما بين البعثات. وإن اتخذت تلك القرارات قبل الموعد المحدد بوقت طويل، متى ما كان ذلك ممكنا، سيساعد المساهمين بالقوات والشرطة

ضاعت. ونشكر ألمانيا على الاستمرار في ممارسة المشاورات غير الرسمية مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع قبل صياغة مشروع التقرير، ولكننا نكرر أنه سيكون مفيدا أيضا إجراء تلك المشاورات بشأن المشروع الكامل قبل اعتماده. فذلك سيساعد المجلس على أخذ وجهات نظر الدول الأعضاء في الاعتبار عند وضع اللمسات الأخيرة على التقرير. وإن التفاعل الدائب والصريح بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى سيساعد في تركيز المداولات بدقة، مما يحقق الوضوح في الكثير من المسائل المطروحة على النقاش، ويبني الثقة بين المجلس والجمعية العامة.

وبغض النظر عما سبق قوله، لا يخلو التقرير المعروض علينا من مزايا. وإننا نقدر الجهود التي بذلت لتحسين محتوياته، مثل تسليط الضوء على المسائل ذات الأولوية والتلميح إلى الخطوات التالية للمجلس. ونشعر بالاطمئنان أيضا من إيراد فقرتين مكرستين لتدبيرين محددين اتخذهما المجلس لتحسين أساليب عمله.

فمن ناحية، كان مستصوبا لو أن الجزء المتعلق بتنفيذ المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2010/507) قد تضمن مزيدا من التحليلات التفصيلية لما أمكن تحقيقه ولما لا يزال يتعين القيام به، بدلا من تكرار أو إعادة صياغة ما سبق قوله في المقدمة. وكان من المفيد أيضا لو أن الجزء الخاص بالتقرير السنوي قد تضمن بعض المعلومات الوثيقة عن كيفية إعداد وتحسين التقرير، في ضوء المقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء في السابق. أما الفصل المكرس لعمل الفريق غير الرسمي العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، فإنه يكتفي بسرد أنشطة الفريق الرئيسية بدون التطرق إلى المداولات التي أجزاها أو إلى النتائج التي خلص إليها. ولما كان الفريق يؤدي دورا أساسيا في تحسين أساليب عمل المجلس، فإننا سنرحب بتقديم التقرير سردا مضمونيا وتحليليا بقدر أكبر لعمل الفريق. وقد يكون مفيدا أيضا النظر في إمكانية إشراك

السلام والأمن الدوليين. وذلك الالتزام سيهددي به بلدي في أنشطته في الأمم المتحدة، بما في ذلك إمكانية انتخابنا لعضوية مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

**السيد شوا (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية):** ينضم وفدي إلى مناقشة اليوم بمشاعر مختلطة. فنحن نرى بعض الخطوات المشجعة في بعض المجالات. وقد وجدنا أن من المفيد، على سبيل المثال، فصل المناقشات بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن عن المناقشات المتصلة بإصلاح المجلس بصورة عامة، بما في ذلك أساليب عمله. وإننا نشكر البرتغال على تلك المبادرة.

لكن البرهان على لذة الطبق يظهر بعد تذوق الأكل. وبينما لا يمكن اعتبار طبق هذا العام طعاما غير صالح للأكل كلية، فإن مما يخيب الآمال أنه ليس لذيذا أيضا. ولقد قيل الكثير عن تقرير المجلس وكيف يمكن أن يتسم بالطابع التحليلي بقدر أكبر. وأن التقرير يجب أن يكون أكثر من قائمة سردية طويلة البيانات التي صدرت وبالتواريخ التي اتخذت فيها القرارات. فالأسئلة عن كيفية سير الأمور ولماذا سارت أسئلة مهمة أيضا. ونحن نفهم دواعي الانشغال العملية من الخوض في تفاصيل ديناميات المجلس والمواقف الفردية لأعضاء المجلس. ولكن ذلك ينبغي أن لا يمنع المجلس من بذل جهد لمساعدة الدول الأعضاء في فهم الطريقة التي توصل بها المجلس إلى قراراته والعملية التي استخلص بها النتائج. ويمكننا أن نبدأ بتقييمات شهرية تحليلية بقدر أكبر تجريها رئاسات المجلس في أشهر رئاستها. ومن شأن التقدم في هذا المجال أن يحقق الكثير لتحسين الشفافية. ومن شأنه أيضا أن يزيد من الخضوع للمساءلة عن الموارد الهائلة التي وضعت تحت تصرف المجلس، وأن يساعد على فهم قرارات المجلس.

ومن سوء الحظ أن فرصا لإجراء حوار منتظم مع العضوية الأوسع أثناء إعداد التقرير الحالي (A/66/2) قد

الفريق في إعداد التقرير السنوي، ذلك أن التقرير يشكل إحدى الأدوات الأولية لتوثيق عمل المجلس. وذلك سيضفي بالتأكيد استمرارية أعظم على التقرير السنوي، الذي سيتباين كثيرا، بخلاف ذلك، بين سنة وأخرى.

ونحث المجلس على مواصلة السعي إلى تحسين التقرير السنوي ونكرر اعتقادنا بالحاجة إلى الأخذ بنهج نحو التغيير أقل حمولا. ما أحلى الكلام عن تحسين الشفافية وزيادة الخضوع للمساءلة وبناء الثقة عن طريق الشراكة التفاعلية! لكن المبادئ الرفيعة يجب أن تترجم إلى أعمال ملموسة، ويشكل التقرير السنوي نقطة انطلاق جيدة. ومثلما قلتُ في بداية بياني، البرهان على لذة الطبق يظهر بعد التذوق. وفي نيويورك، ليس غريبا أن يتناول المرء وجبة أفرط في وصفها وبولغ في سعرها. والمرء يتعشم أن لا يتبع تقرير المجلس التالي ذلك المثل المحلي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط بالعلم تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/66/2؟  
تقرر ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.